الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم إقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــوع

دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية
تخصص: كتابة اسم التخصص

إعداد الطالب(ة):

تمـــامي محمد صابر

الأستاذ المشرف:

أ.دردوري لحسن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	**عادل مياح**	**استاذ محاضر أ**	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	**لحسن دردوري**	**استاذ**	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	**دهينة مجدولين**	**استاذ محاضر أ**	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2023 /2024

شكر و عرفان

نأتي إلى شكر كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في انجاز هذا العمل المتواضع

و شجعنا للوصول إلى هذا المستوى

***نشكر الله سبحانه و تعالى الذي أعطانا الشجاعة و العزيمة على المثابرة و العمل**

نشكر موظيفي مؤسسة ENICAB

***نتوجه بشكرنا الخاص و الخالص إلى الأستاذ المشرف**

لحسن دردوري

*** و الأستاذين المحترمين: بن عبيد فريد و جلاب محمد على التحفيز المستمر**

و أشكر أساتذة اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

لإثراء الموضوع و إعطاء النصائح و التوجيهات

لخدمة البحث العلمي

كما أشكر الزوجة الكريمة و أولادي على التفهم و تشجيعي على اكمـــال الدراســـة

و لا أنسى ابداً فضل الـوالدين العزيزين بارك الله في عمـرهم.

اهداء

بعد الله عز و جل أهدي هذا العمل المتواضع

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و كل اخوتي الأعزاء

وليد، شكيب، هناء، جلال، سفيان، بلال

و أولادي زينب، محمد منيب، محمد عبد الوهاب، محمد أرسلان

و زوجتي الكريمة

فهم السند الأول في حياتي و أعز ما أملك

كما لا أنسى جميع أقاربي و كل من عرفتهم

و جمعتني بهم المحبة و الصداقة.

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية ، حيث تركز على مفهوم الحوكمة وأهم قيمها التي تشمل العدل، الشفافية، المسؤولية، والمساءلة. يظهر التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات تأثيرات إيجابية متعددة، بما في ذلك تقليل المخاطر، وتحفيز الأداء، وتعزيز فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، وتحسين قدرة التسويق، وتعزيز القيادة، وزيادة مستوى الشفافية.

تعتبر الإفصاح المالي أساسيًا لعملية الحوكمة، حيث يوفر معلومات مالية ومحاسبية شفافة ومفصلة، ويعكس بوضوح وضعية الشركة المالية. وهدفة هذه الداسة الى معرفة دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية وتم اسقاطها على حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة و قد اتبعت في دراستي هذه على المنهج الوصفي التحليلي في جانب النظري و في الجانب التطبيقي استخدمت أسلوب المقابلة للتعمقد الجيد في صلب الموضوع بحيث بعد طرح مجموعة من الأسئلة ان في مجمل القول ان مؤسسة صنع الكوابل بسكرة تطبق مبادي الحوكمة للافصاح المالي الانها تفتقر الى ان تكون الحوكمة بمقايس دولية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي، حوكمة الشركات، القوائم المالية،مؤسسة صنع الكوابل بسكرة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الاشكال	
المقدمة	أ
إشكالية الدراسة	ب
فرضيات الدراسة	ب
أسباب اختيار الموضوع	ج
أهمية الدراسة	ج
أهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة	د
منهج الدراسة	د
الدراسات السابقة	د
هيكل البحث	ز
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: الخلفية النظرية لحوكمة الشركات	03
المطلب الثاني: نشأة حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث: النظريات المؤيدة إلى ظهور حوكمة الشركات	11
المطلب الرابع: مفهوم حوكمة الشركات	16
المبحث الثاني: أهمية و أهداف حوكمة الشركات خصائصها	17
المطلب الأول: أهمية تطبيق حوكمة الشركات	17
المطلب الثاني: أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	18
المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات	19
المبحث الثالث: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات	21
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	22
المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات	26
المطلب الثالث: الأليات الداخلية لحوكمة الشركات	29

المطلب الرابع: الأليات الخارجية لحوكمة الشركات	31
المبحث الرابع: ركائز حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها	33
المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات	33
المطلب الثاني: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات	34
خلاصة	36
الفصل الثاني: الإفصاح على القوائم المالية في ضوء تطبيق مبادئ الحوكة	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية الإفصاح	39
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح	39
المطلب الثاني: نشـأة الإفصاح	40
المطلب الثالث: أهمبة الإفصـاح	41
المطلب الرابع: أنواع الإفصـاح	42
المبحث الثاني: أساليب ومقومات الإفصاح المالي و العوامل المؤثرة فيه	43
المطلب الأول: أساليب الإفصاح	43
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح	46
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح.	52
المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية	52
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	51
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية	53
المطلب الثالث: القوائم المعنية بالافصاح	53
المبحث الرابع: البنود المفصح عنها و العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح عن القوائم المالية	57
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح عن القوائم المالية	58
المطلب الثاني: البنود التي يتم الافصاح عنها للقوائم المالية	59
المبحث الخامس: الإفصاح عن القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.	60
المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالافصاح عن القوائم المالية	60
المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح في القوائم المالية و المعوقات و متطلبات تطبيقها.	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة	
المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة	67
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة صناعة الكوابلENICAB بسكرة	68
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي	70

المبحث الثاني: تحليل جداول المحاسبة و أجوبة المقابلة	71
المطلب الأول: عرض القوائم المالية ENICAB بسكرة	71
المطلب الثاني: تحليل أجوبة المقابلة	73
المبحث الثالث: الإجابة عن الفرضيات و اسقاطها على المؤسسات الجزائرية و الربط بين الحوكمة و الإفصاح	77
المطلب الأول: الإجابة على فرضيات الدراسة	77
المطلب الثاني :اسقاط على الحالة العامة للمؤسسات في الجزائر	79
المطلب الثالث: الربط بين الحوكمة و الإفصاح	79
خلاصة الفصل	80
خاتمة	82
قائمة المرجع	85
الملاحق	

قائمة الاشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	أهم نظريات حوكمة الشركات	11
02	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	28
03	الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات	34
04	أنواع القوائم المالية	53
05	قائمة المركز المالي	55
06	قائمة الدخل	56
07	التدفقات المالية	57
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة صناعة الكوابل	70

المقدمة

المقدمة:

في عالم الأعمال اليوم، يتزايد الطلب على الشفافية والمصداقية في التقارير المالية. تواجه المؤسسات الاقتصادية ضغوطًا متزايدة لتلبية توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالإفصاح المالي، وتعتبر الحوكمة الأداة الأهم لتحقيق هذا الهدف. تُعنى الحوكمة بإنشاء إطار عمل يتضمن السياسات والإجراءات التي توجه عمل الإدارة وتضمن التزامها بأعلى معايير الشفافية.

و تعتبر الحوكمة إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية. الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات بطريقة تضمن الشفافية والنزاهة والمساءلة. تبرز أهمية الحوكمة بشكل خاص في المجال المالي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، المساهمين، الجهات التنظيمية، والجمهور العام.

فالحوكمة والإفصاح المالي هما عنصران متلازمان وأساسيان لضمان إدارة المؤسسات الاقتصادية بفعالية وشفافية. تلعب الحوكمة دورًا حاسمًا في تعزيز الإفصاح المالي، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المؤسسات.

ومن خلال ماسبق زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات باعتبارها المخرج و الحل الوحيد المتكامل و الفعال لضمان موثوقية و مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية و إعادة الثقة لمستخدمي هذه المعلومات و القوائم المالية حول جودتها ، و لا يتم هذا إلا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات و التي تعرف على أنها مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها و تنفيذها بهدف ترشيد و توجيه و رقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك و من ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة ، و من ثم تحرص معظم الشركات على تبني هذه الآليات لبناء و تأسيس نظام إفصاح جيد يسمح بزيادة مصداقية الشركة أمام جمهور المتعاملين و زيادة الثقة فيما تفصح عنه في القوائم المالية ، و بالتالي تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح و تحسين جودته من خلال هذا قمنا بطرح إشكالية الدراسة.

اما بخصوص مؤسسة التي سنجري عليها دراستنا تعتبر مؤسسة صنع الكوابل بسكرة واحدة من المؤسسات الصناعية الرائدة في مجال تصنيع الكوابل في الجزائر. تأسست المؤسسة بهدف تلبية الطلب المتزايد على الكوابل الكهربائية والاتصالات، وتوفير منتجات عالية الجودة تلبي المعايير الدولية. منذ إنشائها، لعبت المؤسسة دوراً مهماً في دعم البنية التحتية الكهربائية والاتصالات في البلاد، من خلال تقديم حلول متكاملة وشاملة لمجموعة متنوعة من الصناعات.

المقدمة:

تتميز مؤسسة صنع الكوابل بسكرة بتطبيقها لأحدث التقنيات في مجال تصنيع الكوابل، مما يضمن إنتاج كوابل تتمتع بمتانة وكفاءة عالية. تعتمد المؤسسة على فريق من المهندسين والفنيين المؤهلين الذين يعملون بجد لضمان جودة المنتجات والالتزام بمواعيد التسليم.

كما تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً للبحث والتطوير، حيث تستثمر بشكل مستمر في تحديث معداتها وتطوير منتجات جديدة تلبي الاحتياجات المتغيرة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المؤسسة بالممارسات البيئية المستدامة، وتسعى جاهدة لتقليل الأثر البيئي لعملياتها الصناعية.

إشكالية الدراسة:

قامت الجزائر بمبادرة إيجابية في سعيها لإصلاح منظومتها المحاسبية وبيئة الأعمال للمؤسسة ككل لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة، بالعمل على صياغة دليل لحوكمة المؤسسة الجزائرية والذي جاء تحت مسمى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة. سيتم من خلال هذا الصياغ طرح إشكالية الدراسة: **ماهو دور الالتزام بمبادئ الحوكمة في تعزيز الافصاح المالي في مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة؟**

يترتب عن طرح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي:

_هل تلتزم مؤسسة الكوابل بمبادئ الحوكمة ؟

_هل اثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل ؟

_هل توجد هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة ومستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل؟

فرضيات الدراسة:

_لاتلتزم مؤسسة الكوابل بمبادئ الحوكمة

_ لم يؤثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل

_ لاتوجد هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة ومستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار للموضوع أسباب ذاتية وموضوعية متمثلة في مايلي:

- ✓ أهمية هذا الموضوع بنسبة للباحث وإلى مجال التخصص.
- ✓ الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط لمفاهيمه.
- ✓ مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، و سلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات في العالم ، بالإضافة إلى العديد من الفضائح التي لم تسلم منها مؤسساتنا الوطنية التي يكاد ينعدم فيها جهاز رقابي متين.
- ✓ الوضعية الاقتصادية التي تمربها الجزائر في الوقت الراهن لا تساعدها في مسايرة الركب العالمى وما يحيط به من تحولات اقتصادية جديدة، تفرض عليها إعادة النظر في توجهاتها وممارساتها.
- ✓ رغم أهمية الموضوع إلا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري لم تطبق مبادئ الحوكمة بالقدر الكافي.

أهمية الدراسة:

أصبحت مظاهر التلاعب والاستغلال والرشوة والمحسوبية والسلوك النفعي إداريا وماليا من أهم الظواهر التي تواجه الشركات و المنظمات الدولية الكبيرة، وهذا يؤكد أهمية التصدي لهذه الظواهر، وتطوير النظم والإجراءات التي تساهم في معالجتها، ونبني أسس حوكمة المؤسسات تهدف إلى تفعيل دور المراجعين(المدقيقين) و المحاسبين للافصاح المالي، لحماية لمصالح المساهمين والأطراف ذات الصلة.

أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على عنصر الإفصاح كمبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة

- تهدف الدراسة الى اسقاط الجانب النظري للدراسة على مؤسسة صناعة الكبلات بسكرة.

-كما تهدف أيضا الدراسة الى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر.

حدود الدراسة:

تهتم الدراسة تحديدا بدور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية على أرض الواقع، ، ولهذا سنحاول بقدر المستطاع وفي حدود الإمكانيات المتوفرة الإلمام بجوانب الدراسة المسلطة على مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة كعينة.

منهج الدراسة:

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث بغية الإلمام بجوانب البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع الوصفي الذي يمكن من خلاله وصف وتحليل دراسة الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسة الإقتصادية، أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية و رسائل الماجيستير والملتقيات والمجلات ، كما نعتمد على أسلوب المقابلات مع بعض مسؤولي المؤسسة صنع الكوابل بسكرة للإحاطة بجوانب الموضوع.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد العيد عمامرة (2021): بعنوان: مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية، مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي-الجزائر- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية وفقًا للنظام المحاسبي المالي، ومدى كفايته للمستخدمين. لتحقيق ذلك، يتم تحليل وقياس مستوى الإفصاح المالي لعينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية التي تنشط في مجالات متنوعة. يتم ذلك من خلال إنشاء مؤشر للإفصاح يتكون من 72 بنداً موزعة على ستة أبعاد مالية. يُستخدم هذا المؤشر لتقييم تأثير هذه الأبعاد على مستوى الإفصاح المالي.

تم تحليل مستوى الإفصاح في 106 قوائم مالية و24 تقريراً سنوياً لخمس شركات اقتصادية جزائرية تعمل في قطاعات الصناعة والخدمات والطاقة، خلال الفترة من 2014 إلى 2018.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أبرزها عدم كفاية مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية والخدمية، في حين كان مستوى الإفصاح كافياً في شركات الطاقة. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح والأبعاد المالية .

دراسة (محمد العيد عمامرة، فتحي بن لدغم، محمد الهادي ضيف الله)2020 بعنوان " معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية "، ورقة عمل مقدمة لمجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، مجلد 06، العدد 01، 2020. حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، و قد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضعف التشريعات المحاسبية و الجبائية المتعلقة بالإفصاح المحاسبية عن القوائم المالية يعد عائق لعملية الافصاح.

- نقص كفاءة المورد البشري في ما يخص الحوكمة و قواعد النزاهة و شفافية الدولية لدى مسييري الشركات الاقتصادية الجزائرية، لهذا يجب تكوين و تأهيل الإطارات داخل المؤسسات.

دراسة (تويتية الطاهر، بلغول هشام)2020 بعنوان: " دور مبادئ حوكمة الشركات في الافصاح عن القوائم المالية

دراسة حالة الشركة الوطنية للتوزيع الكهربائي و الغاز – مديرية أم البواقي" ، ورقة عمل مقدمة لمجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، المجلد 05، العدد 01، 2020. و تهدف الدراسة إلى معرفة الأبعاد التي لها تأثير كبير على عملية الإفصاح عن القوائم المالي، كما

دراسة علي عبد الغني اللايذ ،وآخرون (2013)، بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، مجلة التقني، المجلد 26، العدد الرابع 2013 هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية، وذلك في ظل المشاكل المعاصرة التي تعاني منها الأسواق المالية والشركات والانهيارات الاقتصادية والمالية والتي أدت إلى زعزعت الثقة بمخرجات المحاسبة والتي تتمثل في التقارير المالية.

وقد أظهرت هذه الدراسة عدة نتائج كان من أهمها:

-تلتزم مجالس الإدارة في المشروعات التجارية بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح وقواعد الحاكمية بما يؤثر ايجابا على جودة التقارير ؛

- عدم إلمام أعضاء مجالس الإدارة في المشروعات التجارية بقواعد الحاكمية وهناك عدم قناعة لدى البعض منهم بأهمية الحاكمية وتأثيراتها؛

هناك تأثير مهم للحاكمية على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية الداخليين.

تضمنت هذه الدراسة بعض التوصيات بحث مسيري الشركة لتركيز أكثر على الأبعاد التي أعطت نتائج ظعيفة، وفي نهاية طرح أهمية موضوع الحوكمة و ضرورة تكوين اطارات المؤسسة من خلال الحظور الى المؤتمرات و الملتقيات في هذا المجال.

دراسة صفاء أحمد العاني وآخرون(2009):"التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة"

اعتمدت الدراسة على التقارير المالية السنوية لمصارف العينة المدروسة والتقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية، وحاول الباحثان في هذه الدراسة قياس مدى تطليق تلك المؤسسات للمراجعة الداخلية، ومدى استعدادها للتطبيق الكامل لمتطلباتها في ظل حوكمة الشركات.

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن للمراجعة الداخلية أثر واضح في دفع المؤسسة إلى الريادة، ولكن بالرغم من هذا الدفع لم تصل تلك المؤسسات إلى الحد المطلوب الذي تبلى فيه متطلبات الحوكمة، وأوصى الباحث بضرورة تطوير مهنة المراجعة الداخلية وتفعيل وظائفها في منظومة حوكمة الشركات.

دراسة (ماجد اسماعيل أبو حمام، 2009) بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مذكرة ماجستير ، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على مديري وأصحاب القرار في سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة في السوق، حيث كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- تطور ثقافة الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛

ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

تتميز الدراسة التي تتناول دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية بعدة جوانب تميزها عن الدراسات السابقة، كما يمكن أن تضيف قيمة مضافة جديدة للمجال. إليك أبرز ما يميز هذه الدراسة والقيمة المضافة لها:

ما يميز الدراسة:

التركيز على العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المالي: تسلط الدراسة الضوء على كيفية تأثير ممارسات الحوكمة الجيدة على جودة وشفافية الإفصاح المالي، وهو جانب قد لا يكون تم تناوله بالتفصيل في الدراسات السابقة.

تحليل بيانات حديثة: تعتمد الدراسة على بيانات محدثة وحديثة، مما يجعل النتائج أكثر ارتباطًا بالواقع الحالي للمؤسسات الاقتصادية.

تطبيقات عملية محددة: تقديم أمثلة ودراسات حالة من مؤسسات صناعة الكوابل بسكرة، مما يوضح تأثير الحوكمة على الإفصاح المالي بطريقة ملموسة.

تركيز جغرافي أو قطاعي: يمكن أن تركز الدراسة على منطقة جغرافية و المتمثل في ولاية بسكرة و قطاع صناعي الخاص، مما يتيح فهماً أفضل لتأثيرات الحوكمة في سياقات محددة.

تحسين ممارسات الحوكمة: تزويد المؤسسات بنصائح وإرشادات لتحسين ممارسات الحوكمة، مما يساعد في رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي.

هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات: الذي قما بتقسيمه الى اربع مباحث و المتمثلة على التوالي :

المبحث الأول: و الذي من خلاله حاولنا التعرف على ماهية حوكمة الشركات والذي تركب من الخلفية النظرية و النشأة و كذا النظريات المؤيدة و في الأخير مفهوم لحوكمة الشركات، وبعدها انتقلنا الى المبحث الثاني : و الذي يدور موضوعه على أهمية و اهداف حوكمة الشركات وكذا خصائصها، يليه المبحث الثالث: و الذي بينا من خلاله التأصيل العلمي لحوكمة الشركات وفي الأخير انتقلنا الى المبحث الرابع : و الذي احتوى على ركائز حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها و خلاصة شاملة للفصل.

الفصل الثاني: الإفصاح على القوائم المالية في ضوء تطبيق مبادئ الحوكمة: الذي قما بتقسيمه الى خمسة مباحث و المتمثلة على التوالي:

المبحث الأول : وتطرقنا من خلاله الى ماهية الإفصاح المالي مفهومه و نشأته، أهميته وأنواعه ومبعدها تناولنا في المبحث الثاني: أساليب و مقومات الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه ليليها المبحث الثالث والمتمثل في ماهية القوائم المالية مفهومها أنواعها والقوائم المعنية بالافصاح، بعدها المبحث الرابع: و الذي تناولنا فيه البنود المفصح عنها و العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح عن القوائم المالية واخير المبحث الخامس: الإفصاح عن القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة، من خلاله تعرفنا على علاقة حوكمة الشركات بالافصاح عن القوائم المالية ثم انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح على القوائم المالية يليها المعوقات و متطلبات تطبيق الحوكمة للافصاح عن القوائم المالية واخير خلاصة للفصل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ENICAB

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

شهد العالم عدة أزمات اقتصادية ومالية، نتيجة قيام عدة شركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكيلا عن المساهمين سعيا لتحقيق مصالح شخصية على حسابهم ، ولهذا أثارت أزمة الثقة بين الإدارة العليا للشركات وملاكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات العالمية، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات في إدارة الشركات، فبرزت حوكمة الشركات كأحد المواضيع الهامة، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية الدولية، فحظي مفهوم حوكمة الشركات بالاهتمام في كثير من الدول حتى عد أحد متطلبات

الإدارة الناجحة لفقدان ثقة المستثمرين، بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي.

لذلك فإن الاهتمام البالغ بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كان بصفة خاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه التقارير ، وذلك لأن التطبيق الرشيد لقواعد الحوكمة ينعكس بصورة مباشرة على هذه التقارير.

و سنحاول معرفة حوكمة الشركات من خلال هذا الفصل فقد تم تقسيمه الى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني:أهمية و أهداف حوكمة الشركات وخصائصها.

المبحث الثالث: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات

المبحث الرابع: مقومات حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

أصبحت حوكمة الشركات في العقود الأخيرة محط اهتمام متزايد على الصعيدين الأكاديمي والعملي، نظراً لأهميتها الكبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. حوكمة الشركات تُعرَّف بأنها مجموعة القواعد والممارسات التي تُحكم وتوجه عمل الشركات، بهدف حماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المساهمين، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والمجتمع.

في هذا المبحث، سنستعرض كل من الخلفية النظرية لحوكمة الشركات ونشأة حوكمة الشركات وكذا النظريات المؤيدة وفي الأخير نتطرق الى مفهوم حوكمة الشركات.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لحوكمة الشركات

رأينا أن هناك اتجاهين رئيسين لتعريف "حوكمة" "الشركات"، يعتمد أحدهما على "النطاق الضيق" في التعريف متبنيًا نظرية الوكالة التي تعتمد على علاقة الشركة بحملة الأسهم دون غيرهم، ويعتمد الآخر على النطاق الواسع في التعريف متبنيًا نظرية أصحاب المصالح التي تعتمد على علاقة الشركة بجميع أصحاب المصالح المرتبطين بها. (**بلبع، 2016، صفحة 24**)

لذلك ينبغي علينا كي يكتمل الفهم الصحيح لمصطلح "حوكمة الشركات" أن نتناول بشيء من البحث والتحليل كلا من نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح باعتبارهما النظريتين الأساسيتين اللتين اعتمد عليهما معظم الباحثين في محاولاتهم إيجاد تعريف الحوكمة الشركات، وذلك حتى يتسنى لنا الحكم على مدى صلاحية كل منهما للاعتماد عليها في تعريف حوكمة الشركات. (**بلبع، 2016، صفحة 24**)

وسوف نقسم ، كالتالي:

الفرع الأول: نظرية الوكالة **Agency Theory**:

يرى بعض الباحثين أن أساس فكرة حوكمة الشركات هي نظرية الوكالة، حيث يتم الإشراف على إدارات الشركة بواسطة مجموعة من المديرين المعينين من قبل الملاك "حملة الأسهم"، ويعمل المديرون على وضع استراتيجية الشركة التي من خلالها يمكن تحقيق أهداف معينة وفي الوقت نفسه تلبي احتياجات السوق، وفي المقابل، يُعيّن المديرون مجموعة من الموظفين والإداريين للعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية.

قد اعتمدت على هذه النظرية الرؤية الكلاسيكية لحوكمة الشركات والتي يركز من خلالها مجلس الإدارة على تعظيم منفعة حملة الأسهم . (**بلبع، 2016، صفحة 25**)

تعتمد نظرية الوكالة" في الأساس على العلاقة بين الأصيل the principal والوكيل the agent، حيث تُعرّف نظرية الوكالة هذه العلاقة علاقة الوكالة بأنها العلاقة التي يقوم على أساسها طرف معين "الأصيل" بتفويض طرف آخر هو "الوكيل" في عمل معين.

وفي مجال حوكمة الشركات تنظر نظرية الوكالة إلى آليات حوكمة الشركات، والتي من أهمها لمجالس الإدارة"، على أنها أداة رقابة أساسية تعمل على ضمان تقليل حجم المشكلات التي قد تنشأ عن العلاقة بين الأصيل والوكيل. (**بلبع، 2016، صفحة 25**)

وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أنه "من المفترض أن يكون المديرون The Managers هم الوكلاء عن الملاك The Owners ، ولكن يجب أن تتم مراقبة المديرين ووضع ترتيبات مؤسسية تتمثل في التدقيق والفحص والمراجعة للتأكد من عدم إساءة استخدامهم لسلطاتهم، ويطلق على النفقة الناتجة عن إساءة استخدام المديرين لسلطاتهم بالإضافة إلى النفقة الناتجة عن مراقبتهم وتدريبهم على عدم إساءة استخدامها تفقة" الوكالة Agency Costs". وعادةً ما ترتبط نظرية الوكالة بمبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، وهي المشكلة التي أشار إليها

Berle and Means) في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تعرّض لها بعد أربعين عامًا أربعين عاما بعض الباحثين الآخرين Jensen & Meckling عام 1976 وأطلقوا عليها اسم "مشكلة الوكالة . وبذلك يكون الوكيل هو "مدير الشركة ويكون الأصيل هم "حملة الأسهم"، وهذه هي علاقة الوكالة الأكثر ظهورًا في سياق حوكمة الشركات، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن "علاقة الوكالة" تغطى العديد من العلاقات الأخرى مثل علاقة الشركة بالدائنين وعلاقة صاحب العمل بالعاملين. (**بلبع، 2016، صفحة 26**)

كلما أصبحت الدولة صناعية وأسواقها في تطور مستمر ، انفصلت الملكية عن الإدارة، وهذا ما حدث على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث كانت الأنظمة القانونية "القانون العام Common Law" تولي الأقلية المتمثلة في حملة الأسهم مزيدًا من الاهتمام والحماية، مما أدى إلى تشجيع وجود قاعدة عريضة من المساهمين.

في حين أن كثيرًا من الدول الأخرى – خصوصا التي بها قانون مدني Civil Law في مقابل القانون العام – فإن حماية الأقلية المتمثلة في حملة الأسهم ليست بالقدر الكافي، ولذلك درجة الحماس تكون أقل لوجود قاعدة عريضة من المساهمين

يرجع ذلك إلى التفرقة بين القانون العام والقانون المدني وكيفية تناول كل منهما للقضية محل البحث، فالقانون العام الذي بُني على القانون الإنجليزي في العصور الوسطى، والذي تعمل به الولايات المتحدة وبريطانيا ومستعمراتها، تلك الدول تعتمد على قُضاة ومحلفين مستقلين ومبادئ قانونية تستكمل بالسوابق القانونية والسوابق القضائية، الأمر الذي ينتج عنه مرونة أكثر

أما القانون المدني، الذي بُني على القانون الروماني، والذي يعمل به معظم دول أمريكا اللاتينية، فهذه الدول يكون القُضاة فيها أشبه بالموظفين العموميين الذين يقضون حياتهم بهذه الوظيفة ويعملون على تنفيذ حِزَم من القوانين وفقًا لقواعد محددة، الأمر الذي يعيقهم عن القدرة على مواكبة التغيير، ففي الدول التي تعتمد على القانون المدني تزداد بها عملية التدوين "القوانين المكتوبة" ولكن حماية الحقوق تكون أقل، لذلك يكون التشجيع على الاستثمار أقل. (**إلهام، 2016، صفحة 11**)

بتعبير آخر ؛ إن العلاقة بين الملكية والإدارة يمكن تطبيقها بشكل أوسع في أمريكا وبريطانيا أكثر من أية دولة أخرى، حيث إن شكل الملكية الأكثر شيوعًا على مستوى العالم هو "الشركات العائلية" والذي يتولى فيه الملاك مسئولية الإدارة.

ويقصد بمبدأ الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات أن ملكية الشركة وإدارتها يتوزعان بين طرفين هما "حملة الأسهم " و "المديرون"، حيث يمتلك حملة الأسهم الشركة بينما يحكمها ويديرها المديرون التنفيذيون.

ويأتي هذا الفصل بين الملكية والإدارة حيث إنه من غير المنطقي أن يقوم آلاف أو مئات الآلاف من المستثمرين "حملة الأسهم باتخاذ القرارات اليومية اللازمة لإدارة العمل داخل الشركة لذلك تلجأ تلك الشركات لتوظيف مديرين تنفيذيين للقيام بهذا العمل ، وعلى الرغم من أن مديري شركات المساهمة هم القائمون على إدارة أموال أشخاص آخرين، فإنه لا يمكن أن نتوقع أنهم سيقومون بتولي أمورها بنفس اليقظة والحذر الذي لدى الملاك. (**إلهام، 2016، صفحة 12**)

كذلك فإن معظم حملة الأسهم لا يرغبون في إقحام أنفسهم في إدارة أعمال الشركة، حيث إن حملة الأسهم يتصرفون كمستثمرين وليسوا كملاك، والأصوب – من الناحية القانونية – هو تسميتهم بالمستثمرين، والفرق بسيط، فالمالك يمكنه أن يبيع أصل الشيء أو يعدّله أو يتخلص منه أو يغير في وظائفه، أما حملة الأسهم فلا يتمتعون بحقوق الملكية تلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن الملاك ينصب تركيزهم على أداء عمل الشركة أما المستثمرون فيركزون على عوائد وأرباح أسهمهم فقط، وبينما يقلل التنوع في الأنشطة الاستثمارية التي يمارسها المستثمر.

ويرى بعضهم الآخر أنه يمكن أن تُحل المشكلة بطريقتين هما: الحوافز Incentives والمراقبة Monitoring and Control ، ويتمثل الحل الأول الخاص بالحوافز في ربط ثراء المديرين التنفيذيين بثراء حملة الأسهم، بحيث يصبح لدى المديرين وحملة الأسهم نفس الهدف، ويُطلق على هذا الحل ربط حوافز المديرين برغبات حملة الأسهم ، وفي هذه الحالة نضمن عمل المديرين وتصرفهم بالطريقة الفضلى بالنسبة لحملة الأسهم. ولكن كيف يمكن تنفيذ ذلك؟ بالنسبة لغالبية الشركات الأمريكية، يُعطى المديرون بعض الأسهم في الشركة وذلك كجزء من مقابل عملهم، وبالطبع يقصد من ذلك اهتمام المديرين بتعظيم قيمة الأسهم وزيادة أرباحها مما يعود بالنفع عليهم وعلى حملة الأسهم.

أما الحل الثاني "المراقبة"، فهو أن تضع الشركة آليات فعالة لمراقبة سلوك المديرين، وسوف نتناول هذا الحل بالتفصيل مع توضيح للآليات المتنوعة للمراقبة عند الحديث عن ركائز حوكمة الشركات.

أيضًا من أهم وسائل التخلص من هذه المشكلة عن طريق الجمعيات العمومية للشركات، وذلك من خلال الاهتمام بأصوات حملة الأسهم ودورهم في اختيار من يمثلهم ومن يعطونه ثقتهم في مجلس الإدارة الذي يشاركون في اختياره.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك العديد من الضغوط التي مورست على حملة الأسهم كي يقوموا بالتصرف في أمور الشركة بشكل أكثر تأثيرًا كملاك وليس مجرد حملة أسهم، وقد كان الباعث وراء ذلك ظهور حالات عديدة من التجاوزات والانتهاكات داخل الشركات، تتمثل في الزيادات الملاحظة في أجور ومكافآت المديرين مقابل مستوى أداء متدن، وانهيار الشركات والفضائح المالية مما أدى في النهاية إلى خسارة حملة الأسهم لاستثماراتهم. لذلك فإن الدعوة إلى تطوير نظم الشفافية والإفصاح المتضمنة

بقواعد حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية ينبغي أن تعمل على تحسين تناسق المعلومات بين المديرين والملاك) بحيث يكون الملاك وحملة الأسهم والمستثمرون على قدر جيد من العلم والإحاطة بأنشطة الشركة وخططها أكثر من ذي قبل.

1-سلبيات نظرية الوكالة

قوبلت نظرية الوكالة بكثير من الانتقادات والاعتراضات من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، وذلك لما يشوبها من سلبيات يمكن بيانها كما يلي: (**بلبع، 2016، صفحة 30**)

1- تهتم هذه النظرية عند تطبيقها لحوكمة الشركات بمصلحة حملة الأسهم فقط ولا تعير أي باقي أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة أي اهتمام، الأمر الذي يضيع حقوق هؤلاء، ويؤثر سلبًا على مصلحة الشركة.

2- الانتهازية والاهتمام بالمصلحة الخاصة من قبل الوكيل ، فيمكن ألا يتصرف الوكيل بالشكل الذي يحقق المصلحة القصوى للأصيل، كما يمكن أن يسيء الوكيل استخدام سلطاته لتحقيق مزايا مالية لنفسه.

3- كذلك قد لا يهتم الوكيل بالمخاطر بالشكل الذي قد يهتم بها الأصيل هذا بخلاف مشكلة تنسيق المعلومات والتي تتمثل في كون كل من الأصيل والوكيل يصل إلى مستوى مختلف من المعلومات، ومن الناحية العملية يكون الوكيل لديه معلومات أكثر من الأصيل وهو ما يمثل عيبًا خطيرًا في جانب الأصيل.

4- النظرة الضيقة التي ترى بها العلاقات داخل الشركة، حيث تقصرها على العلاقة بين الإدارة وحملة الأسهم، ويسعى من يحاولون استخدام هذه النظرية في الوصول إلى حوكمة جيدة للشركة إلى الاهتمام بالمشكلات التي يقابلها حملة الأسهم ومحاولات إيجاد حلول لها.

الفرع الثاني – نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory

تؤثر الشركات في حياة قطاع عريض من الأفراد، بعضهم بشكل مباشر وأغلبهم بشكل غير مباشر. وكثيرًا ما يتحدث الباحثون في مجال التخطيط عن مدى علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها. وبالفعل هناك بعض النظريات التي تنظر إلى الشركة من منظور بيئي، حيث ترى أن الشركة هي جزء من النظام العضوي الذي تقوم فيه البيئة بتحديد طبيعة نشاط الشركة وحدود ذلك النشاط .

بينما ينظر أنصار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية – الجديدة إلى الشركة على أنها مجرد أداة لإنتاج الأرباح تعمل داخل السوق، فإن المدرسة التي تعتمد على المفهوم العام للاقتصاد السياسي تضعها مع عوامل سياسية أخرى، حيث تتحمل الشركة – كشخص اعتباري – مسئوليات أخرى نحو المجتمع الذي توجد به، وبذلك يكون على أعضاء مجلس الإدارة – بوصفهم الأشخاص الطبيعيين وراء هذا الشخص الاعتباري – أن يضعوا هذه المسئوليات في اعتبارهم. (**إلهام، 2016، صفحة 13**)

بل ظهرت نظريات أخرى تدمج بين الجانب السياسي والجانب الأخلاقي، حيث ترى أن الشركة يجب أن تكون مسئولة أمام جميع الأشخاص والشركات الأخرى التي تتعامل معها، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن المسئولية تنشأ عن طريق الاتفاقيات والعقود التي تحكم العلاقات الرسمية بين الشركة كشخص اعتباري وهؤلاء الذين تتعامل معهم.

ويرى بعضهم أن الشركة عليها التزامات تجاه من ليس لها تعامل مباشر معهم، أو بتعبير آخر نحو المجتمع ككل، ونتيجة لذلك يلتزم مجلس الإدارة بأن يضع في اعتباره نطاقا واسعا من المصالح عندما يقرر كيفية استخدام موارد الشركة وليس فقط مصلحة حملة الأسهم، ويطلق على هذه النظرية "نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory".

ووفقًا لهذه النظرية أصبحت مصالح أصحاب المصالح من أهم نقاط الاهتمام في مجال الأعمال والشركات، حيث إن هذه النظرة الاجتماعية للشركة أصبحت تختلف كثيرًا عن النظرة الميكانيكية للشركة باعتبارها مجرد أداة لإنتاج الأرباح، والنظرة الاقتصادية للشركة باعتبارها مؤسسة قانونية تُشكّل سلسلة مترابطة من العقود.

إلا أن أحد الأسباب وراء تفضيل حملة الأسهم على باقي أصحاب المصالح هو أنهم هم الذين يحصلون على التدفق النقدي الحر المتبقي، والمتمثل في الفوائد والأرباح المتبقية بعد دفع مستحقات أصحاب المصالح الآخرين، الأمر الذي يعني أن حملة الأسهم لديهم مصلحة راسخة في ضمان استخدام الموارد إلى أقصى حد ممكن ، والذي يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

المديرين من الممكن أن يتحيز حملة الأسهم وأصحاب المصالح لنظم مختلفة لحوكمة الشركات وكذلك لآليات مختلفة للمراقبة، ويمكن أن نرى الاختلافات في نظم حوكمة الشركات وآليات المراقبة، على سبيل المثال، نجد النموذج المسمى بالأنجلو أمريكي والذي يؤكد منفعة حملة الأسهم وأن يتشكل مجلس الإدارة بالكامل من المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين المنتخبين من حملة الأسهم، في مقابل النموذج الألماني الذي بمقتضاه تحتفظ مجموعات معينة من أصحاب المصالح، مثل الموظفين، بحقها القانوني في التمثيل في

مجلس الإدارة الرقابي جنبًا إلى جنب مع لذلك تضع نظرية أصحاب المصالح في الاعتبار قطاعًا عريضا من العناصر بخلاف حملة الأسهم، ففي حين أن الاهتمام والتركيز على حملة الأسهم يؤدي إلى جعل تعظيم منفعة حملة الأسهم هو الهدف الأساسي والأهم، فإنه حين يوضع في الاعتبار قطاع عريض من أصحاب المصالح مثل الموظفين والموردين والدائنين والعملاء والحكومة والمجتمع المحلي، نجد أن التركيز المهيمن على منفعة حملة الأسهم يصبح واضحًا ضمنًا وبدهيًا. (بلبع، 2016، صفحة 32)

ذلك، نجد أن هناك العديد من الشركات تسعى جاهدة إلى تعظيم منفعة حملة الأسهم بينما مع هي في الوقت نفسه تحاول أن تضع في اعتبارها مصالح القطاع العريض من أصحاب المصالح، ذلك العملاء مثلاً إلى الحصول على أعلى الأثمان، ولكن يمكن أن أن الشركة لا تسعى في التعامل مع تستفيد من العملاء باعتبارهم مصدرًا للأفكار لتطوير منتجاتها الجديدة، وكذلك بالنسبة للموردين حيث لا ينبغي اختيارهم وفقًا لأقل الأثمان ، ولكن يمكن الاستفادة منهم من خلال المساهمة في عمل نظام إدارة سلسلة التوريدات والذي من خلاله يمكن مشاركة المعلومات بين جميع الأطراف، وبذلك يمكن الحصول على أرباح أكثر للجميع. هذه النظرة تجعل الشركة تحقق أرباحًا عليا من خلال التعامل مع هذه الأطراف كشركاء وليسوا أعداء، وباعتبار أعمالها كشبكة من العلاقات وليس مجموعة من الصفقات التجارية، الأمر الذي يتفق مع العديد من نظريات الإدارة الاستراتيجية التي تقول بأن العلاقات الجيدة تؤدي إلى أرباح أفضل . كذلك فإن هذه النظرية تعطي لأصحاب المصالح شرعية ، حيث يمكنهم التأثير على اتجاه الشركة وكيفية إدارتها ، حيث تجيز هذه النظرية للإدارة أن تنفق الوقت والمال والموارد عليهم، وذلك باعتبار أن أصحاب المصالح هؤلاء أصبحوا هدفًا من أهداف الشركة وليس كما كانوا من قبل مجرد وسيلة لتحقيق أهداف حملة الأسهم.

مما سبق يتبين أن التمسك بالنطاق الواسع ونظرية أصحاب المصالح في بيان مفهوم حوكمة الشركات وكذلك في تطبيق آلياتها هو الأكثر نفعًا للشركة ولحملة الأسهم على حدّ سواء، حيث إن الشركة التي تكون مسئولة أمام جميع أصحاب المصالح المرتبطين بها تكون على المدى الطويل هي الأكثر نجاحًا وازدهارًا، مما يعود بالنفع على حملة الأسهم والمجتمع ككل.

وقد اعتمد على هذه النظرية أكثر الباحثين والأكاديميين في تناولهم لقضية حوكمة الشركات، ويرون أنها الأنسب للتطبيق، كذلك أخذت بها معظم المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحوكمة الشركات وهو نفس النهج الذي سوف نتبعه في دراستنا لحوكمة الشركات بهذا البحث:

يتضح لنا مما سبق أن هناك اتجاهين رئيسين في تحديد ماهية مصطلح حوكمة الشركات، وهما نظريتا الوكالة وأصحاب المصالح، وتعتمد نظرية الوكالة على النطاق الضيق في التعريف والذي يستند إلى علاقة الشركة بحملة الأسهم فقط، أما نظرية أصحاب المصالح فتعتمد على النطاق الواسع في تحديد ماهية "حوكمة الشركات"، والذي يستند إلى علاقة الشركة بجميع أصحاب المصالح المرتبطين

بالشركة. (**بليع، 2016، صفحة 33**)

المطلب الثاني: نشأة حوكمة الشركات

ظهرت كلمة الحوْكمة في عام 1976 في الجريدة الرسمية للحكومة الفيدرالية الأميركية، وتناولت هيئة الأوراق والأسواق المالية الأميركية قضية حوكمة الشركات وجعلتها ضمن أولوياتها، وذلك بعد سنوات من إفلاس شركة النقل "بين سنترال" (Penn Central) على الرغم من النجاحات التي حققتها، وفرضت هيئة الأوراق والأسواق المالية الأميركية إجراءات قانونية بحق ثلاثة من المدراء بسبب تقديمهم بيانات مالية مضللة، وكذلك مجموعة من المدراء الآخرين لخرقهم القواعد المهنية.

يعود أصل كلمة الحوكمة إلى الفعل اليوناني (κυβερνάω, Kubernáo) والذي يعني توجيه، وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي، وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى لغات أخرى؛ لكن الحاجة إلى استخدامها ظهرت في التسعينيات عقب الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا وأميركا اللاتينية وروسيا، إذ تعرضت الشركات العملاقة لمشاكل مادية، ما دفعها إلى استخدام قواعد الحوكمة من أجل إنقاذها. (**مدحت، 2015، صفحة 41**)

لقد بدأ استخدام مصطلح الحوكمة في اللغة العربية في بداية سنة 2000م. ولكن كمصطلح رسمي فقد جاء طبقا للبيان الصادر عن مجمع اللغة العربية والذي اقترحه الأمين العام والذي استحسن بعد العديد والكثير من المصطلحات المقترحة والذي يعكس المحاولات العديدة لترجمة مصطلح "GOVERNANCE " باللغة الانجليزية والتي يعود أصلها إلى اللغة اليونانية أو الإغريقية) "kubernan"؛ والتي تعني قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي عهدت إليه، وإيصالها إلى أصحابها ودفاعه عنها ضد القراصنة، وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل بها

إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما أطلق عليه التجار وخبراء البحار" "القبطان المتحوكم جيدا" good governer". (بن يوسف و بن مسعود، 2021، الصفحات 13-14)

المطلب الثالث: النظريات المؤيدة إلى ظهور حوكمة الشركات

تعد مجموعة النظريات التي تقدم لمفهوم حوكمة الشركات متعددة وذلك راجع للعديد من الدراسات التي قام بها الباحثون من مختلف التخصصات القانونية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، وللإلمام أكثر بالتطور الذي صاحب مختلف هذه النظريات سنحاول التركيز على أهمها والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل(1-1) : أهم نظريات حوكمة الشركات

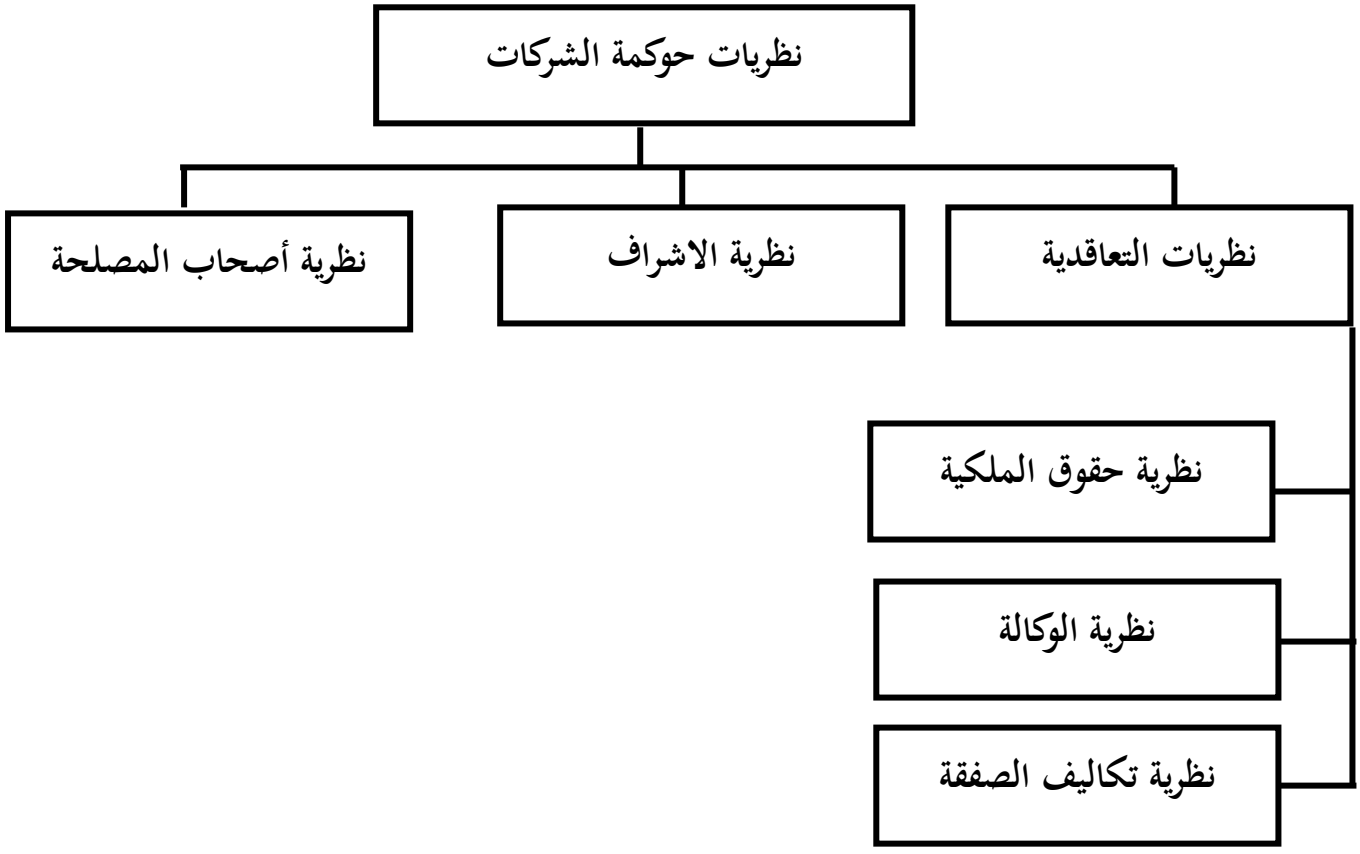

المصدر: من اعداد الطالب بعد الاطلاع على عدة مصادر

الفرع الأول: النظريات التعاقدية

تقوم هذه النظريات على أساس الحجج الانضباطية وطبقا لقواعد اللعبة الادارية التي تحكم

تصرف وسلوك المسؤولين عن إدارة الشركة أي مجمل الآليات التي تعمل على تحديد السلطة ولها آثار على قرارات المسؤولين عن إدارة الشركة، بمعنى : الآليات التي تحكم مسارهم السلوكي ومجال حريته لتشكل الحكومة بذلك ما يسمى بإدارة الإدارة ، حيث تمثل الشركة على أنها عقدة من الصفقات (العقود)، ما يجعلها مركزا لصنع القرار مسؤول عن المفاوضات وإدارة جميع العقود اللازمة لنشاطها". وفيما يلي عرض لأهم النظريات التعاقدية: (**إلهام، 2016، الصفحات 8-9**)

1- نظرية حقوق الملكية

تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية، فالهدف من النظرية هو فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي، ورغم تعدد المفكرين الذين ساهمو في تطوير النظرية إلا أنه لم يقدموا تعريفا مستقرا ونهائيا لحقوق الملكية، وفيما يلي بعض التعاريف:

- عرفها بيجوفيتش (1969) Penovich وفقا لما يلي: حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء، ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء.

عرفها دميستز (Demsetz,1967) على أنها : أداة من أدوات المجتمع، تستمد أهميتها من حقيقة كونها تساعد الفرد في تشكيل توقعاته مسبقا، وهو ما يمكنه من تحديد تعاملاته معالآخرين"؛

- ويتم تصنيف حقوق الملكية داخل الشركات إلى ثلاث مجموعات:

- حق الاستعمال : أي الاستعمال الأمثل لما يمتلكه الفرد؛ حق جني الثمار : أي تحصيل المنافع والأرباح؛حق البيع: أي تقرير مصير الشيء المملوك أو حرية التصرف فيه.

2- نظرية الوكالة

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف آدم سميث Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم. وبعد ما بقارب قرن من الزمن قدم الباحثان بيرل ومينز (1932) Berle and Means واحد من أهم التفسيرات الأساسية للعلاقة التي تربط المستثمر بالعلاقات المؤسسية، كما أشارا إلى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها في البلدان الصناعية والتي تشهد أسواقها تطورا مستمرا، كما أن " الفصل بين رأسمال الشركة وعمليات الرقابة والإشراف له أثاره على مستوى أداء الشركة، حيث كلما كان عمل أنظمة الرقابة والإشراف جيدا فإن الشركة ستكون أكثر كفاءة والعكس صحيح". (**أسماء، 2019، الصفحات 30–31**)

ويعد الباحثان جنسن وميكلنغ (M.C. Jensen & W.H Meckling) هما أول من عرضا نظرية الوكالة بصورة مفصلة سنة 1976، فهما يعتبران نظرية الوكالة تقوم على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة علاقة الموكل الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين وعلاقة الإدارة بالعاملين وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي ... الخ، وبذلك فان علاقة الوكالة هي بمثابة "عقد يقوم من خلاله شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتوكيل شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه ويتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات"، هذا ما يظهر أن علاقة الوكالة عبارة عن امتداد واستمرارية لنظرية حقوق الملكية ولكنها بشكل موسع شمولية.

ويمكن تلخيص أهم الفرضيات التي تقوم عليها نظرية الوكالة فيما يلي:

- كل من الوكيل والموكل يسعى أساسا لتعظيم منفعته الشخصية ، ولهذا فإن الوكيل قد لا يتصرف دائما بأفضل ما يعظم منفعة الموكل مفضلا منفعته الشخصية، وهو ما يسمى"انتهازية الوكيل"

عدم القدرة على إجراء التوقعات المستقبلية بدقة نظرا لحالة عدم التأكد التي يفرضها تعقد المحيط الذي تعمل فيه الشركة وعدم استقراره؛ الأمر الذي يجعل العقود غير مكتملة في العادة.

. "للموكل والوكيل مواقف مختلفة اتجاه تحمل المخاطرة، ففي الوقت الذي يتخذ الوكيل قرارا بعدم المخاطرة حفاظا على مصالح الموكل يمكن لهذا الأخير أن تكون له وجهة نظر مغايرة فيما يخص نفس القرار " ، كما يمكن للوكيل أن يبالغ في تحمل مستويات كبيرة من المخاطرة سعيا إلى تحقيق مصالح شخصية أو بسبب عدم الاكتراث والإهمال، وهو ما لا يرضي الموكل.

• عدم تماثل المعلومات ما بين الوكيل والموكل : فالموكل غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة، وأن طرق الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك، ويحدث هذا أحيانا بسبب الاختلاف في الأهداف والرغبات أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين، وبالتالي يستغل الوكيل سيطرته على المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الموكل، وذلك من خلال التلاعب أو التحكم في لعض مما يقوم بالإفصاح عنه، وإخفاء البعض الآخر .

وتهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصيل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دونما اعتبار مصالح الآخرين.

وبرزت أهمية نظرية الوكالة في البحوث النظرية للمحاسبة الإدارية نظرا لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والاصلاء مما يؤدي إلى أن أصحاب رأس المال (الاصلاء) في حاجة إلى استعمال الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة.

3- نظرية تكاليف الصفقة:

تعد واحدة من بين أهم النظريات التي ساهمت في ترسيخ المفهوم الحديث لحوكمة الشركات، حيث ترتكز في تحليليها للمنظمة على مدخل العلاقات التعاقدية وترشيد تكاليف الصفقات، وتعود أصول هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز (1937) Ronald Case) الذي أصدر مقالا بعنوان طبيعة الشركة حاول من خلاله تحديد الأسباب التي تؤدي إلى بروز أشكال بديلة

للسوق من أجل تنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين أي أن رونالد كوز تساءل عن سبب وجود الشركة وعن قدرتها على إجراء صفقات داخلية أكثر اقتصادا وفعالية من تلك الصفقات التي تتم في السوق. (**إلهام، 2016، صفحة 12**)

الفرع الثاني : نظرية الإشراف

عرفت بعدة أسماء عند الكتاب كنظرية متعهد الإدارة" و "نظرية رعاية العهدة"، تقوم هذه النظرية على جوانب متعلقة بعلم النفس وعلم الاجتماع، ومثلما هو الحال بالنسبة لنظرية الوكالة فنظرية الاشراف تظهر العلاقة بين مدراء الشركة وملاكها، غير أنها تقدم تفسيرات معاكسة السابقتها فنظرية الوكالة تنظر إلى الأفراد على أنهم انتهازيون ويسعون فقط من أجل تعظيم منفعتهم الشخصية، أما نظرية الإشراف فإنها تقبل بأن الوكلاء انتهازيون ولكن الدوافع الذاتية هي أكبر من مجرد تحقيق للذات، وأن الرقابة والمتابعة التي تفترضها نظرية الوكالة تتداخل مع دوافع المتعهد بشكل يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الإنتاجية والتحريض على السلوك الانتهازي 2" وأن هدف المدير في المقام الأول هو تحقيق أقصى قدر من الأداء للشركة، كما أنه لا يكون راضيا عن إنجازاته إلا إذا كان أداء الشركة جيدا.

الإطار النظري لمفهوم حوكمة الشركات فمن هذا المنظور فإن المتعهدين هم المدراء التنفيذيون للشركة والمديرين الذين يعملون لصالح المساهمين ويجمعون حقوقهم، ويسعون من أجل تحقيق الأرباح لفائدتهم ، وذلك من خلال دمج أهدافهم الشخصية كجزء من أهداف المنظمة ككل ، كما تقر النظرية بضرورة منح المديرين أقضى قدر من الاستقلالية المبنية على أساس الثقة في إدارة شؤون الشركة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من تكاليف المتابعة والرقابة على سلوك المدراء. (**إلهام، 2016، الصفحات 12–13**)

الفرع الثالث : نظرية أصحاب المصالح

إن اعتبار المؤسسة كمركز للتعاقد هو أبرز ما تشترك فيه النظريات السابقة، وأبرز العلاقات التي ترتكز عليها هي تلك التي تربط ملاك الشركة بمسيرها والتي في غالب الأحيان تتميز بنوع من الصراع الهادف إلى تعظيم المنفعة الشخصية هذا الصراع والتضارب في المصالح أدى إلى ظهور تكاليف لذلك أصبح من الضروري البحث عن الإجراءات والقواعد التي تقلل من قيمتها وتحد من تأثيراتها وذلك لزيادة عوائد المساهمين.

قدم العديد من المفكرين تلميحات إلى مفهوم أصحاب المصالح بداية من القرن العشرين ويعد فريمان (Freeman) رائد نظرية أصحاب المصالح ومطور أفكارها حيث قدم مفهوما يغطي المشاكل الاستراتيجية لمنظمات الأعمال، محاولا وضع إطار أكثر مرونة للتعامل مع التغيرات السريعة للبيئة التي تنشط فيها. وعرف أصحاب المصالح على أنهم أي مجموعة أو فرد يمكن له أن يتأثر و/أو يؤثر في تحقيق أهداف المنظمة ان الهدف من إدارة أصحاب المصالح هو وضع أساليب وإجراءات لإدارة الجماعات والعلاقات التي لا تعد ولا تحصى، والتي لها علاقة بالتغيرات الاستراتيجية في بيئة الأعمال. كما يعتبر أيضا أن هناك من أصحاب المصالح من يمثلون أهمية بالغة في استمرار الشركة ونجاحها كالملاك، الموظفين العملاء، الموردين والمجتمع المحلي وهو ما أصطلح عليه تسمية المفهوم (**الشيخ، 2022، صفحة 37**)

المطلب الرابع: مفهوم حوكمة الشركات

لقد اهتمت معظم الهيئات المالية والاقتصادية بمفهوم حوكمة المؤسسات وذلك من خلال تقديم نظرتها فيما يخص هذا المفهوم الجديد، على أساس أن حوكمة المؤسسات فيها منفعة لجميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة حسب مبادئ هذا المفهوم.

الفرع الأول الحوكمة لغة:

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة، تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادة السفينة إلى بر الأمان، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايتهم وحمايته للأمانة وإيصالها لأصحابها، وعند عودته إلى الميناء يطلق عليه GoodGovernor والتي تعني المتحوكم الجيد. (**بلواضح، 2018، صفحة 03**)

الفرع الثاني: الحوكمة اصطلاحا:

ولقد تعددت تعاريف الحوكمة التي نذكر منها ما جاء في تقرير لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات كادبري – cadbury سنة 1992م على أنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب عمار حبيب جهول آل على خان ، حيث يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة المؤسسات، وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة المؤسسات. (**علي و محمد، 2009، صفحة 71**)ونجد أيضا من يعرفها على أنها النظام الذي يتم من خلاله

إدارة الشركات والتحكم في أعمالها فالحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد السلطة والمسؤولية كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCED Organisation for Economic Co-Operation and Devlopment: على أنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات من خلال تحديد الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مجلس الإدارة المساهمين المتعاملين العاملين وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة وضع الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الشركة ومراقبة أدائها، وكذا الاعتماد على العمل المؤسساتي من خلال وضع أنظمة ذاتية للإدارة والتوجيه والرقابة، ويعرفها الكاتبان عبد الوهاب على وشحاته السيد على أنها مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط Discipline" والشفافية"Transparency" والعدالة. (**بن يوسف و بن مسعود، 2021، صفحة 14**)

ويشير آخرون كونها و أساسها ظاهرة مالية بسبب حالات من الفساد المالي أدى الى تطبيق الإدارة الرشيدة بمعايير النزاهة و العدالة و الشفافية في المساءلة القانونية لمراقبة و متابعة الأداء في الشركات قطاع الاعمال للارتقاء بالاداء المؤسسي فيها. (**برباق، 2020، صفحة 100**)

المبحث الثاني: أهمية و أهداف حوكمة الشركات و خصائصها

تنبع أهمية حوكمة الشركات من دورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترسيخ مجموعة من الخصائص في الأسواق و التي تسعى الى كشف التلاعب و الفساد وسوء من الإدارة أو غيرها فيساهم بشكل كبير في تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا:

المطلب الأول: أهمية تطبيق حوكمة الشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية : (**محمد و محمد، 2020، الصفحات 193-194**)

– تتعلق بالتوجه الاستراتيجي للمؤسسة من خلال توجيه مجلس الإدارة للقيام بالخطوط العريضة.

– توفير معلومات محاسبية صحيحة وشفافة.

-استخدام النظام الوقائي بهدف تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وبالتالي خفض تكاليف معالجة الأخطاء.

-الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات

الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالإنجاز.

- حماية مصالح حقوق الأقلية من المساهمين وضمان الحفاظ على حقوقهم.

-دعم المناخ الاستثماري العام ورفع الثقة في الاقتصاد الوطني، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

كما أضاف اخرون (**مومن، 2021، صفحة 149**)

- تعمل على وضع إطار تنظيمي لتحديد أهداف الشركة.

-الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين.

- زيادة ثقة المستثمرين لكون حقوقهم مضمونة.

- الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري في الشركة.

-تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف.

-تجنب الانزلاق في مشاكل المحاسبة والمالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية.

- المساعدة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فعالية.

- إدارة نمو وتوسيع الشركة.

-المساهمة في جذب واستقطاب المواهب وأصحاب الكفاءات.

- معالجة تعاقب الأجيال في إدارة الشركة العائلية.

وبهذا فإن حوكمة الشركة وسيلة تمكن المجتمع من التأكد والاطمئنان على حسن

إدارة الشركات وبطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقترضين وجميع أصحاب المصلحة،كما تساهم في خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.

المطلب الثاني: أهداف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تساعد الممارسات الجيدة لحوكمة المؤسسات على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل. ولذلك، فإن حوكمة المؤسسات تستهدف الآتي: (**محمد و محمد، 2020، صفحة 194**)

- العدالة والشفافية في معاملات المؤسسة وحق المساءلة.

-حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.

– ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضوء قواعد حوكمة المؤسسات.

- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى توفير حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين.

- تحسين الإدارة داخل المؤسسة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الآداء.

المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات

الحوكمة هي النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية أو هي نظام بمقتضاه تدار الوحدات وتراقب كل حقوق المواطنين وأصحاب المصالح ومسئوليات مجالس الإدارات بهدف حماية المصالح وترتكز الحوكمة على الخصائص التالية: (**مدحت، الحوكمة الراشدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، 2015، صفحة 46**)

-1 السلوك الأخلاقي أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالوحدة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

-2 تفعيل دور أصحاب المصالح من مواطنين ومساهمين... الخ للإشراف والرقابة على أعمال الوحدة.

-3 إدارة المخاطر وذلك بالتركيز على النقاط التالية : (**مدحت، الحوكمة الراشدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، 2015، صفحة 46**)

- الانضباط وإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

- الشفافية : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

-الاستقلالية : لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة الإشرافية والتنفيذية.

-المسئولية: وجود مسئولية أمام جميع الأطراف داخل الوحدة الإدارية.

-العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات المتعاملة مع الوحدة.

المسئولية الاجتماعية : النظر إلى الوحدة كمواطن جيد.

كما خلصت منظمات الأمم المتحدة إلى ضرورة إيجاد نظام جديد لقياس الحوكمة العالية يتسم بعدة خصائص منها: (**إلهام، 2016، الصفحات 25-26**)

1- المشاركة في صنع القرارات

هناك ثلاثة رئيسيون مشاركون في الحوكمة هم الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فالدولة تؤدي وظائفها من خلال التشريعات والقضاء والأمن وتوفير الخدمات العامة والقوات المسلحة مع التمكين للحوكمة والمجتمع المدني يسهم في تحريك المواطنين للمشاركة وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة وحماية

الحقوق والتوفيق بين المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية والقطاع الخاص يساهم في إنتاج وتوفير السلع والخدمات وخلق وسائل الإعاشة والتوظيف والمطالبة بإبعاد الضوابط غير الصديقة للحوكمة ويستدل على جودة المشاركة بمقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف السياسي والإرهاب وقدرة الحكومة على البقاء والاحتفاظ بالسلطة دستورياً.

2- المساواة والشمولية

أن تضمن الحوكمة للجميع إحساساً بأنهم شركاء وغير مبعدين أو مهمشين وهذا يستلزم أن يكون لكل طوائف الشعب ذات الفرصة المتاحة للآخرين للتحسين وتطوير رفاهيتهم.

3- الإجماع الملائم للرأي العام:

يستلزم الأمر التعرف على مختلف مصالح المجتمع والتوفيق بينها وصولاً إلى اتفاق عريض للمصالح وكيفية تحقيقها ووضع رؤى للتنمية المستدامة .

4-استجابة الحكومة: يتعين على المؤسسات الدستورية أن تتعهد إجراءات الاستجابة لمطالب وحاجات الشعب وخدمة جميع شركاء الحوكمة في إطار زمني مرغوب.

5-الفاعلية وكفاءة الحكومة:

تعني الحوكمة الجيدة بأن تدير الحكومة موارد المجتمع بكفاءة من حيث إمداد السلع والخدمات العامة، وإدارة الاقتصاد القومي وحماية البيئة ويرتبط بذلك نوعية البيروقراطية واستقلال موظفى الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية وتنافسية هؤلاء الموظفين العموميين فضلاً عن مسئولية الحكومة عن أعمالها.

-6 سيادة حكم القانون تتطلب الحوكمة الجيدة وجود هيكل قانوني وقضائي له سلطة التزام غير مجزأة كما تستلزم استقلال القضاء ومكافحة الفساد الناتج عن ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

7- الشفافية:

تعني أن المعلومات المتعلقة بالقرارات الجماعية تكون متاحة مجاناً ويسهل الوصول إليها وفهمها، وأن تكون كمية المعلومات أيضا صادقة ووافية، وتشير الشفافية إلى أن تتصرف الحكومة بطريقة علنية وتعتبر الشفافية الأساس لحوار ديمقراطي ملائم، ووفق مبادئ الحوكمة الرشيدة. (**مدحت، الحوكمة الراشدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، 2015، صفحة 48**)

8- المساءلة:

يجب أن تتوفر للحكومة مقومات الشرعية ومساءلتها. وتعد المساءلة بمثابة صمام الأمان ليس فقط للمؤسسات الحكومية بل أيضا للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وترتبط المساءلة بالشفافية بعلاقة تكاملية حيث أنه في غياب الشفافية لا يتوقع حدوث مساءلة، وبدون المساءلة لا يكون للشفافية أي قيمة عملية كما يجب ضمان الاتساق والتعاون بين الوسائل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال. (**فرج، 2017، صفحة 158**)

المبحث الثالث: التأصيل العلمي لحوكمة الشركات

يُعَدّ التأصيل العلمي لحوكمة الشركات أساسًا لفهم كيفية إدارة الشركات بشكل يحقق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة. من خلال تطبيق نظريات الحوكمة والمبادئ الأساسية، يمكن للشركات تعزيز الشفافية، المساءلة، والنزاهة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري وجذب الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مبادئ و المحددات وكذا الاليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة الـ OECD في ابريل 2004 بإدخال بعض التعديلات على مبادئ حوكمة الشركات لتشمل ست مجموعات رئيسية يندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية. وهذه المجموعات هي: (**علي و محمد، 2009، صفحة 75**)

أولا توافر إطار فعال لحوكمة الشركات,

ثانيا حقوق المساهمين,

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين

رابعا دور الشركات, الأطراف ذات المصلحة أو الصلة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة

خامسا: الإفصاح والشفافية,

سادسا: مسئوليات مجلس الإدارة,

وفيما يلي مناقشة لمبادئ وممارسات حوكمة الشركات في النقاط التالية:

أولا أقرار واعتماد الإطار القانوني لممارسات الحوكمة ونظامها المؤسسي.

ثانيا : دور الأطر التنظيمية والإدارية والمحاسبية والرقابية للشركات في حماية حقوق المساهمين والعملاء

ثالثا : متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل الإفصاح التام والشفافية.

رابعا: دور المراجعة في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتعديلها.

الفرع الأول: إقرار واعتماد الإطار القانوني لممارسات الحوكمة ونظامها المؤسسي

بالنسبة للإطار القانوني لممارسات الحوكمة من قبل الجهات الإشرافية، فقد ناقش المبدأ الأول من المبادئ الصادرة عن OECD في عام 2004 الآتي: (**علي و محمد، 2009، صفحة 76**)

"ينبغي أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع دور القانون وأن يحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية والإلتزام بتطبيق "القانون" مع مراعاة المتطلبات

التالية:

1- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة الأسواق والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق, والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق,

2- أن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه,

3- ينبغي أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسئوليات بين مختلف الجهات، مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور

4- ينبغي أن تتمتع الجهات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بطريقة مهنية وموضوعية, وبالنسبة لممارسات الحوكمة من خلال النظم الداخلية .

الفرع الثاني: دور الأطر التنظيمية والإدارية والمحاسبية والرقابية للشركات في حماية حقوق المساهمين والعملاء

ويمكن مناقشة ذلك الموضوع في النقاط التالية: (**علي و محمد، 2009، صفحة 79**)

1 - الجمعية العامة.

-2- إدارة المخاطر

3- نظم الرقابة الداخلية.

أولا: الجمعية العامة:

تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها، وبينما النظام الأساسي للشركة يمكن أن ينص على ألا يحضر اجتماع الجمعية العامة سوى المساهم الذي يمتلك نسبة معينة من الأسهم، إلا أن مثل هذا النص يجب أن يعتبر استثناء على القاعدة التي تعطي كل مساهم حق حضور الجمعية العامة ولا يتم اللجوء إليه إلا في الحالات التي يتجاوز فيها عدد المساهمين قدرة الشركة على لير مكان إنعقاد الجمعية، ولا يكون وسيلة لتجاهل صغار المساهمين أو استبعاد بعضهم.

يجب حث المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وترتيب موعد ومكان اجتماعها بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.

يكون كل موضوع معروض في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية مصحوب بشرح واف و استعراض كاف لكافة جوانبه بما يمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة إليهم. ويجب أن يكون القصد من تقديم تلك المعلومات هو تمكين المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس وليس مجرد استكمال الجوانب الشكلية للاجتماع.

يتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن أرائهم، وعلى إدارة الشركة الإفصاح التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.

يجب قيد التصويت على قرارات الجمعية العامة للشركة بدقة متناهية، وفي حالة نشوء أي نزاع بشأن صحة تمثيل الأصوات في الجمعية، يؤخذ التصويت باعتبار صحة هذه الأصوات مرة وبطلانها مرة اخرى للعرض لاحقا على الجهة الإدارية أو الأحوال. القضائية المختصة بحيث تستمر إجراءات الجمعية العامة في جميع الأحوال. (**علي و محمد، 2009، صفحة 79**)

ثانيا:إدارة المخاطر

مجلس إدارة الشركة مسؤول بشكل عام عن إدارة المخاطر بها على النحو الذي يتفق وطبيعة نشاطها وحجمها والسوق الذي تعمل فيها الشركة، وتقع عليه مسئولية وضع استراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة وتحليل احتمالاتها وتأثيرها، وكيفية التعامل معها ومستوى المخاطر التي تتعامل بها الشركة وترغب في تحملها وتحديد كيفية المحافظة على هذه المسئوليات وعرض ذلك كله على المساهمين بشكل واضح.

وترجع أهمية إدارة المخاطر وجعلها جزءا لا يتجزأ من نشاط العمل اليومي إلى المنافع التي تمنحها ومن أهمها:

أ. التأكيد على وجود مشاركة في المعلومات.

ب. ضمان وجود اتصال متبادل بين كافة العاملين.

ج. الاستعداد لأية تغيرات في المخاطر.

ثالثا: نظم الرقابة الداخلية:

بعد صدور تقرير كل من لجنة Cadbury بالمملكة المتحدة وتقرير لجنة COSO بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، حدث تطور في مفهوم الرقابة الداخلية مما تبعه إصدار معايير وإرشادات من المنظمات المهنية في أمريكا والمملكة المتحدة تتعلق بالوفاء بالرقابة الداخلية. ويتضح من هذه الإصدارات أن الرقابة الداخلية هي عملية Process يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة، وأفراد أخرون يتم تصميمها للحصول على تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف في المجالات التالية:

. موثوقية التقرير المالي.

. كفاءة وفعالية العمليات.

الالتزام بالتشريعات والنظم السارية.

وهي مجالات رئيسية للحوكمة وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر متداخلة هى بيئة الرقابة تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة المعلومات والاتصالات المتابعة ومن ثم فإن هناك علاقة مباشرة بين الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها والعناصر التي تمثل الاحتياجات اللازمة لتحقيق الأهداف.

وحيث أن أهداف المنشأة تنظيمها الداخلي والبيئة التي تعمل فيها تتطور باستمرار لذلك فإن المخاطر التي تواجهها المنشأة تتغير باستمرار. ومن ثم فإن النظام السليم للرقابة الداخلية يعتمد على تقييم مستمر ومنظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.

الفرع الثالث: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل الإفصاح التام والشفافية

وقد اهتمت مبادئ OCED بهذا الموضوع فقد تضمن المبدأ الخامس على أهمية الإفصاح والشفافية ويجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور الهامة للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة.

يساعد الإفصاح أيضا في تحسين فهم العامة لهيكل ونواحي نشاط المنشأة، وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات المنشأة مع المجتمعات التي تعمل فيها، ويمكن الإفصاح أيضا المنشآت على إيجاد علاقات وثيقة المستثمرين المحتملين، حيث يطلبون معلومات منتظمة موثوقا فيها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها ، وحتى يمكنهم من تقييم الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة، وعدم وجود إفصاح كافي قد يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال. (**إلهام، 2016، صفحة 38**)

الفرع الرابع: دور المراجعة في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتعديلها

من الأهداف الأساسية لعملية المراجعة الخارجية إبداء راي مهني مستقل حول ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن الوضع المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة. ويوجه تقرير المراجع الخارجي بصفة أساسية إلى المساهمين، ويمكن استخدام هذا التقرير من قبل أطراف أخرى مثل المستثمرين الموردين، المودعين، والدائنين وجهات إشرافية في مجال البنوك مثل البنك المركزي. (**علي و محمد، 2009، صفحة 90**)

ويقع على عاتق المراجعين الخارجيين – باعتبارهم ركنا هاما من أركان الحوكمة– توفير تأكيد مستقل عن مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية ومراجعة المعلومات المقدمة إلى المجلس والمساهمين والجهات الأخرى.

وتشارك المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة الخارجية أو المراجعة الداخلية في إبداء الرأي في شأن إجراء تعديلات في معايير المحاسبة الدولية وذلك في ضوء ممارستها الفعلية للرقابة على الشركات وما توافر لديها من ملاحظات عن أوجه القصور في تطبيق معايير المحاسبة الدولية. (**إلهام، 2016، صفحة 39**)

ولن يتاتى ذلك إلا إذا كان المراجع الخارجي ذو كفاءة مهنية عالية ومستقلا عن إدارة الشركة حيث يتيح له ذلك معرفة ما إذا كانت الشركة تطبق المعايير المحاسبية الدولية أم لا وفي الحالة الثانية فمن واجباته إخطار لجنة المراجعة لتعديل الأوضاع.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات المحددات الخارجية وتلك الداخلية (انظر شكل أدناه ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي: (**طارق، 2019، صفحة 33**)

الفرع الأول: المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير

التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص. (**طارق، 2019، صفحة 33**)

الفرع الثاني : المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة

شكل (1-2) المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

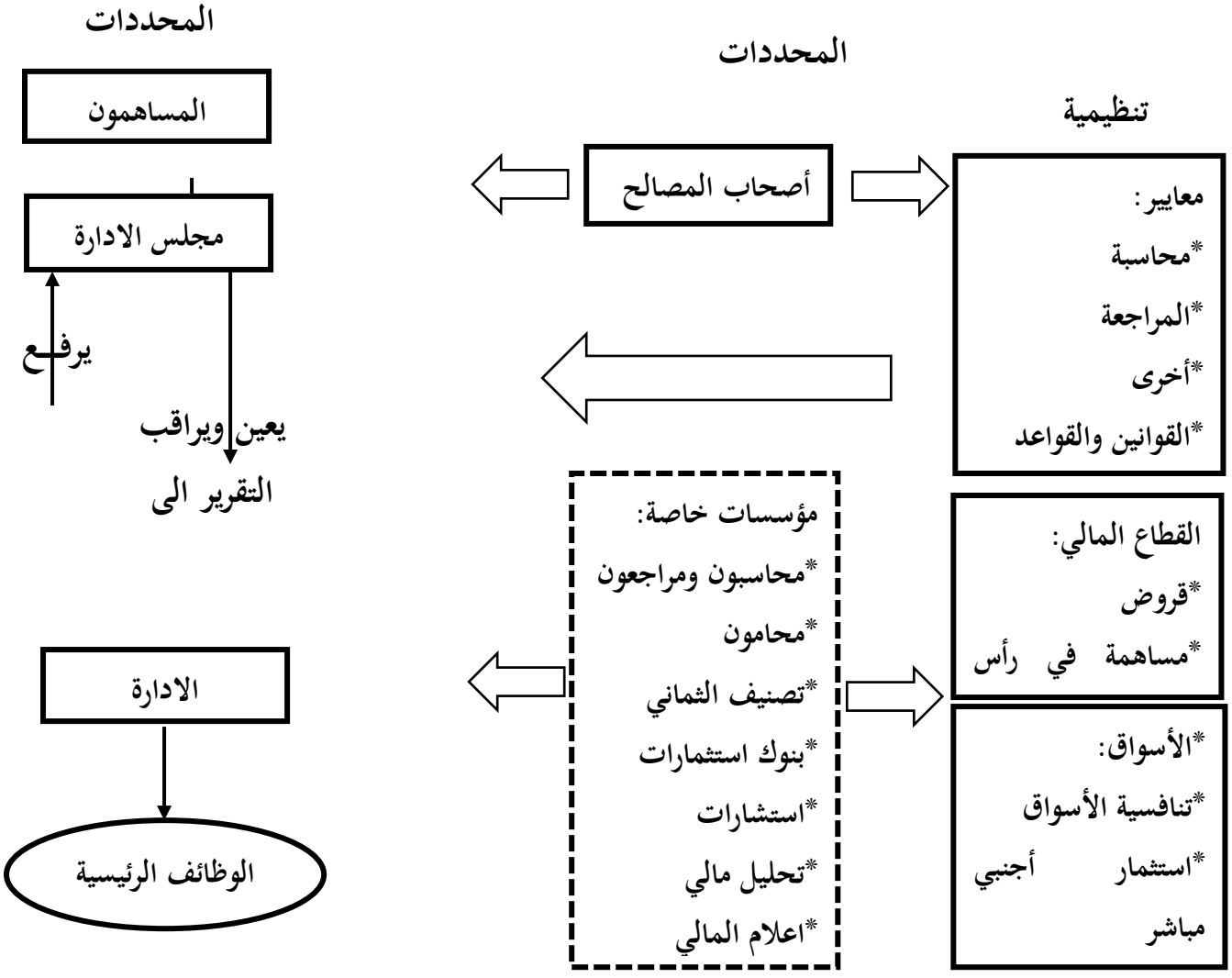

المصدر: طارق نبيل محمد الدسوقي، الإدارة الراشدة و الحوكمة، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1، 2019، ص34

المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الإدارة الذاتية ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

المطلب الثالث: الأليات الداخلية لحوكمة الشركات

تعمل آليات الحوكمة بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة وتتمثل هذه الآليات في:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة فعالية الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي: (**محمد ل.، 2019، صفحة 51**)

– مجلس الإدارة : يعتبر من أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي حقوق المساهمين من سوء إستغلالها ويشارك في وضع السياسة التي تتوافق مع أهداف المساهمين وإصدار القرارات المهمة كتعيين التنفيذيين والمدققيين، إختيار المدراء، مراقبة الشركات والأداء التنفيذي، تحديد مرتبات المدراء ، وكذلك تأسيس نظم للرقابة الداخلية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من أعمال ومهام الشركة تتم وفق القانون، ولتعزيز فاعلية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة يتطلب توافر محددين رئيسيين في المجلس، الأول وظائف مجلس الإدارة وأدواره تتمثل في الرقابة وتقديم المعلومات والموارد للإدارة، أما الثاني حجم وإستقلالية المجلس، أي أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين في لجانه، وبذلك يؤدي أهم وظائف الحوكمة لأنه جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للشركة، يعتلي قمة التدرج الهرمي فيها فبذلك يعد من أهم آليات الحوكمة.

الفرع الأول: لجنة التدقيق: تعد من أهم أدوات الرقابة على الشركات بإعتبارها ركيزة أساسية لضمان جودة وتحسين نوعية التقارير المالية وهي من أهم آليات حوكمة الشركات نوجزها فيما يلي: (**محمد ل.، 2019، صفحة 51**)

– تدقيق الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.

– التوصية بتعيين ومكافئة وإعفاء المدقق الخارجي. مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والإتفاق عليها.

– المناقشة مع المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.

– الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراقبة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

– القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة. وتتضمن لجنة التدقيق في طياتها اللجان التالية:

لجنة المكافئات: وتتمثل النقاط الأساسية التي يتكون منها النظام الأساسي للجنة المكافئات في:

– العضوية : تتكون لجنة المكافئات من عدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم عن طريق مجلس الإدارة.

– الإجتماعات والإجراءات : تقوم لجنة المكافئات بتحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بكيفية إجتماعها والوقت والمكان المناسب لتلك الإجتماعات.

– الخروج والإستبدال : بإمكان أي عضو الخروج من عضوية اللجنة في الوقت المناسب وبصورة كتابية، وعند دخول أي عضو جديد يجب أن يحصل على موافقة غالبية أعضاء مجلس الإدارة.

– المكافئات: يتم سداد المصاريف المتعلقة بحضور الأعضاء الإجتماعات.

– واجبات ومسؤوليات لجنة المكافئات: يوكل للجنة المكافئات المهام والمسؤوليات من قبل مجلس إدارة الشركة والذي يقوم من وقت لآخر بتدقيقها.

– التعديلات في النظام الأساسي للجنة :من وقت لآخر يجب أن يتم تدقيق الإرشادات المتعلقة بالنظام الأساسي للجنة المكافئات لكي مع المتغيرات التي قد تحدث في بيئة الأعمال العاملة بها الشركة، وذلك في ضوء توصيات مجلس الإدارة.

-لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلائم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين، وتقويم بإستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب اشغالها.

- آلية التدقيق الداخلي: تؤدي وضيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية العدالة تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري ، فهو نشاط توكيدي وإستشاري مستقل وموضوعي الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، بحيث يساعد هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

المطلب الرابع: الأليات الخارجية لحوكمة الشركات

تشير إلى أن الرقابة والإشراف يتم تأمينه من أطراف خارجية عن المؤسسة، نجد من ذلك القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة السوق المالي، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة سوق المال في إحكام الرقابة على الشركات والمؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب التدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية .. الخ، وترجع أهمية الآليات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

وتتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، ومن أهمها ما يلي:

الفرع الأول:منافسة السوق

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات حيث انه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح أو أنها غير مؤهلة فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس المجال، وبالتالي التعرض للإفلاس، إذ أن هذه

المنافسة تقوم وتهذب سلوك الإدارة خاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري، هذا يعني أن حالة الإفلاس سيكون لها تأثير سلبي على مستقبل الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين انه لا يتم إشغال مواقع مسؤولية من مديرين تنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة سبق لهم أن قادوا شركاتهم إلى التصفية.

ففي ظل محيط تنافسي مثالي فإن الجهات الفاعلة في السوق تكون ذاتية التنظيم، حيث أن لجوء أي عنصر إلى اعتماد تصرفات وسلوكيات غير نزيهة يجعله عرضة للعقوبة من طرف آليات السوق حيث يتم عزله والإعراض عن معاملته، وشيئا فشيئا يقصى من السوق. (**إلهام، 2016، صفحة 54**)

الفرع الثاني: التشريع و القوانين

دفعت الانهيارات المالية التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية الراهنة بلجنة بازل إلى إصدار تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 ، و في فبراير 2006 أصدرت نسخة معدلة للنسخة الصادرة في 2005 تتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك (**إلهام، 2016، الصفحات 54-55**).

الفرع الثالث: التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف التبصر الحكمة، ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع

الفساد الإداري والمالي أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات، العمليات والنتائج و أخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولانجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية. (**إلهام، 2016، صفحة 55**)

الفرع الرابع: التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورًا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في إختيار المدقق الخارجي والإستثمار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي إختيار المدققين والمختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة. (**بليع، 2016، صفحة 423**)

المبحث الرابع: ركائز حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بها

تعتبر حوكمة الشركات أحد العناصر الأساسية لضمان الإدارة الفعالة والمسؤولة للمؤسسات الاقتصادية. فهي تمثل النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبتها، وتشمل مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين. تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة وضمان شفافية وفعالية العمليات الإدارية، مما يعزز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات

تعتمد حوكمة الشركات على مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها. وأبرز هذه الركائز تشمل:

الفرع الأول: الركيزة الأولى

وتتعلق بالالتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة من نزاهة أمانة مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية لها. (**حكيم و عبدالمالك، 2017، صفحة 22**)

الفرع الثاني: الركيزة الثانية

تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة اللجان التابعة له كلجنة التدقيق الإدارة العليا، إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. (**حكيم و عبدالمالك، 2017، صفحة 22**)

الفرع الثالث:الركيزة الثالثة

وتتعلق بإدارة المخاطر لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها لرفع أدائها المالي. (**حكيم و عبدالمالك، 2017، صفحة 22**)

ويمكن توضيح ركائز حوكمة الشركات في الشكل التالي: (**امينة، 2014، صفحة 69**)

الشكل(1–3): الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

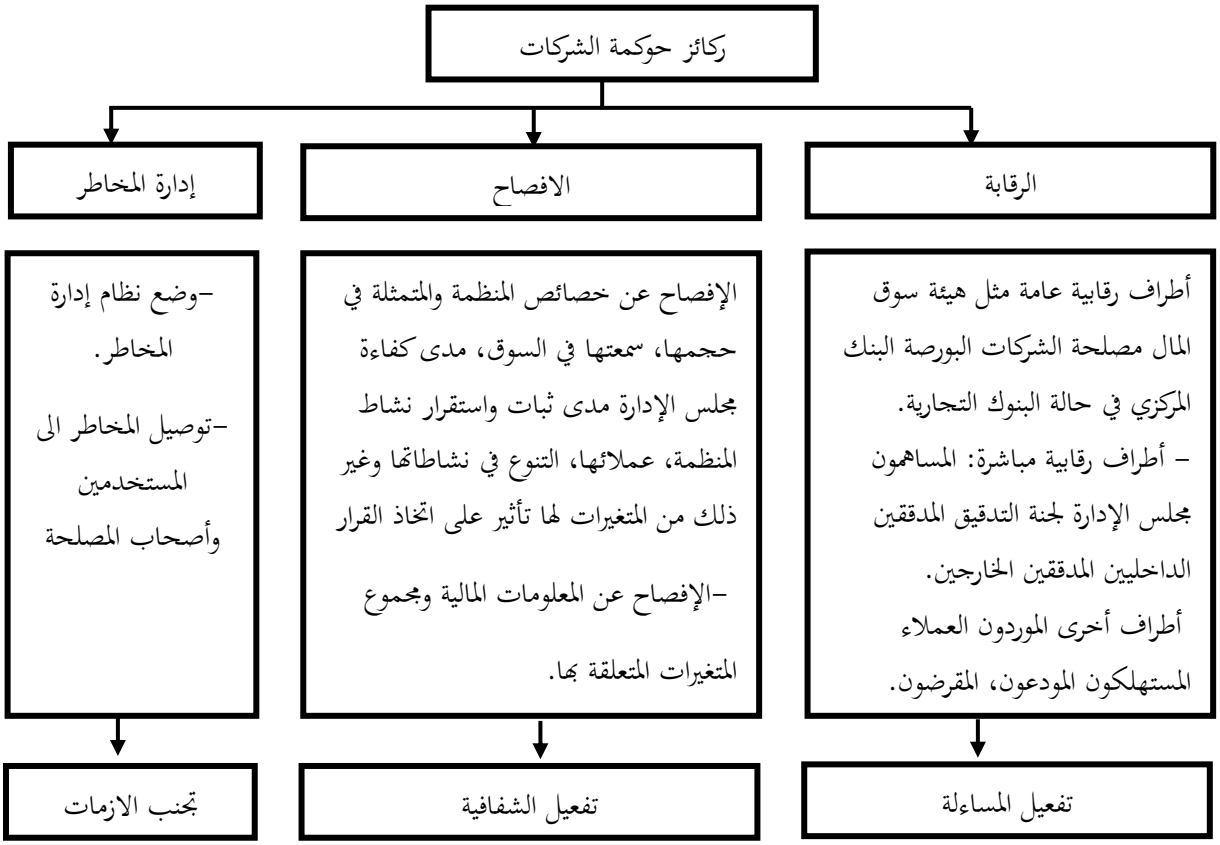

المصدر: (امينة، 2014، صفحة 69)

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

تتمثل هذه الأطراف فيما يلي: (**حاج ، 2019، الصفحات 40–41**)

أولا: المساهمون: وهم الذين يساهمون برأس مال المؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم، مقابل حصولهم على الأرباح الملائمة مع المبالغ

ثانيا:مجلس الإدارة وهم الأشخاص الذين يمثلون المساهمين، وأصحاب المصالح، وتوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة ورسم السياسات العامة، وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

ثالثا: الإدارة: وهي المسؤولة عن إدارة الشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعد الإدارة هي المسؤولة عن زيادة أرباح الشركة، ومسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي تنشرها للمساهمين

ثالثا:أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات لهم مصالح داخل المؤسسة، مثل (الدائنين، الموردين والموظفين)، وهؤلاء الفئة قد يكون لهم مصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، مثلا الدائنون يهتمون بمقدرة المؤسسة على سداد الديون، في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة المؤسسة على الاستمرار.

خلاصة الفصل

بعد تطلعنا المعمق لمفهوم حوكمة الشركة تبين أن بروز هذا المفهوم كان نتيجة حتمية لانفصال ملكية الشركات عن إدارتها الأمر الذي ولد تضارب في المصالح أدى إلى انهيارات مالية هزت العالم الاقتصادي ككل، فالحوكمة هي عبارة عن نظام رقابة يعمل على تحديد المسؤوليات وتوزيعها بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالشركة وضمان نزاهة وشفافية المعلومات التي تفصح عنها الشركات من خلال مجموعة من المبادئ والضوابط التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة والمتعاملين معها.

ويتم تطبيق الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية مما يضمن لأصحاب المصالح سلامة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها باعتبارها الأساس لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وحتى تقوم هذه الآليات بمهامها الرقابية بشكل أكثر كفاءة وفعالية لابد لها أن تتوفر على بعض الشروط التي تساعدها في ممارسة مهامها ومسؤولياتها بطريقة سهلة وتمنحها حرية أكبر وتجنبها أي ضغوط يمكن أن تمارسها إدارة الشركة عليها.

الفصل الثاني:

الإفصاح على القوائم المالية في ضوء تطبيق مبادئ الحوكة

تمهيد:

من المعروف أن الإفصاح بشكله العام يعتبر مهما في جميع مجالات الحياة الإجتماعية و البيئة و الصحية و القانونية و السياسية و حتى الإقتصادية.... و ما يهمنا في موضوع بحثنا هو الإفصاح المالي كمبدأ أساسي ضمن مبادئ حوكمة المؤسسات لما له من أثر كبير على الجانب الإستثماري، حيث يتعلق عمله بالكشف عن جميع البيانات و المعلومات المالية بصورة واضحة و مبسطة وفق معايير محاسبية متفق عنها مسبقاً، حيث تمكن مستخدميها من الإستفادة منها من خلال معرفة وضعية المؤسسة المعنية و في أي لحظة زمنية، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب يرجع إلى جودة المعلومات المقدمة، و في المقابل أي قصور في متطلبات الإفصاح يجعل من البيانات الواردة في القوائم المالية مضللة لطرف المستخدم لها، و هذا ما يفسر عديد الأزمات السابقة من افلاس الشركات و إنهيار بعض الأسواق المالية.

و تظراً لأهمية هذا الفصل حاولنا قدر المستطاع الإلمام بأهم جوانب الإفصاح المالي و ما يترتب عليه في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال خمس مباحث.

المبحـــث الأول: ماهية الإفصاح.

المبحـــث الثاني: أساليب و مقومات الإفصاح المالي و العوامل تامؤثرة فيه.

المبحـــث الثالث: ماهية القوائم المالية.

المبحـــث الرابع: البنود المفصح عنها و العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح.

المبحث الخامس: الإفصاح عن القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة .

المبحث الأول: ماهية الإفصاح.

نحاول في هذا المبحث أن نعطي معنى عام للإفصاح من خلال معناه اللغوي و كيف ظهر أول مرة كمصطلح فكري عالمي يستعمل في اثراء البحث العلمي ليصبح ذا أهمية في المجال الإقتصادي، و نبين أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح.

الفرع الأول: لغةً :

الافصاح في اللغة العربية البيان و الظهور و الوضوح، و ما نبين به من الشيء من الدلالة و غيرها: اتضح أي بان و بذا يكون الإفصاح مع ذكاء هو البيان. و البيان إظهار المقصود بأول لفظ، و هو من الفهم و ذكاء القلب مع اللسن و أصله الكشف و الظهور. (**ابراهيم، 2014، صفحة 17**)

الفرع الثاني : إصطلاحاً:

يوجد العديد من تعاريف إفصاح إصطلاحاً في المجال المحاسبي و المالي نذكر بعضاً منها:

- ميليسنت شونغ (Millicent Chang) و أخرون : الإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات المالية و الغير مالية التي تهم المستثمرين و تتم اما بصورة دورية (مدد مالية محددة) أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة و ذلك بهدف توفر المعلومات في الوقت نفسه للجميع و عدم استفادة شخص قبل غيره من المعلومات (**محمد، فتحي ، و محمد، 2020، صفحة 389**)

- مونيتز : (Moonitz) يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة. (**محمد، مصطفى، و محمد، 2021، صفحة 12**)

- الشيرازي، 1991: عرف الإفصاح على أنه : شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة المحاسبية. (**امينة، 2014، صفحة 227**)

- قاموس الإستثمارات المالية الأمريكي : فإن الإفصاح هو عملية إطلاق جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة و التي قد تؤثر على قرار الإستثمار. في الولايات المتحدة يتعين على الشركات من أجل أن تكون مدرجة في أسواق الأوراق المالية الكبرى، أن تلتزم بتنفيذ جميع متطلبات و تعلبمات الافصاح الصادرة عن هيئة البورصة و التعامل بالأوراق المالية الأمريكية. (**ابراهيم، 2014، الصفحات 18-19**)

و من ما سبق يمكن القول أن الإفصاح المالي هو ضرورة عرض جمبع البيانات و المعلومات المالية للمؤسسة إقتصادية وفق معايير محدد تمكن جميع مستخدميها من الحصول عليها في وقتها و بصورة واضحة و بتساوي مع جميع الجهات.

المطلب الثاني: نشأة الإفصاح.

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية، أي أنه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق، و كذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً كقاعدة قانونية في الثلث الأول في القرن العشرين. (**حبشي و طواتتي، 2021، صفحة 199**)

ان الإهتمام بموضوع الإفصاح بدأ بشكل ملموس و واضح عندما بدأت بوادر النهوض الإقتصادي و ظهور الشركات المساهمة الكبيرة ثم الإنتقال إلى ما وراء الحدود المحلية للبلد المسجلة فيه أو البلد الأصلي، و ظهور ما يسمى بالشركات عابرة الحدود أو شركات عابرة القارات، إن هذه الحقبة الزمنية يمكن أن تحدد بالفترة ما بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث خرج العالم بعد هذه الحرب محطم البنية التحتية و كان قد إجتمع ممثلو 44 وفداً عالمياً في ولاية - نيوهامشير في العام 1944، و على إثر ذلك و بموجب معاهدة دولية أبرمت في العام 1945 تم تشكيل كل من الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير في أعقاب إتفاقية بريتون وودز الشهيرة، و التي كانت تهدف إلى العمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي. و عندما بدأ الإنتعاش الإقتصادي نتيجة لتقدم العلمي و التقني و إستقرار الأمور بعد زوال أثار الحرب التي دمرت كل مرافق الحياة و ظهور الأسواق المالية و النقدية الكبيرة ذات النشاطات العلمية، بدأت الشركات بالإنتشار و بالتالي إحتاجت إلى كثير من رؤوس الأموال لمواجهة متطلبات النمو و الإتساع في الخدمات، و كذلك ظهرت الحاجة إلى أنظمة محاسبية متطورة لمجاراة كل هذه التغيرات الجوهرية التي حدثت خلال فترات متقاربة، جميعها كانت أسباب مقنعة تدعو إلى الحاجة الملحة لوجود تعليمات و نظم و برامج إفصاح عن

المعلومات و البيانات التي ترتكز عليها الأسواق المالية و النقدية في تقييم الحالة الصحية الإقتصادية للمؤسسة أو الوحدة الإقتصادية، و من هذه الفترة تحديداً بدأ زيادة الإهتمام بالإفصاح بشكل كبير و تم بعد ذلك إصدار تعليمات و قوانين و معايير تنظم عمليات الإفصاح المحاسبي و المالي تحديداً و ماهية المعلومات و البيانات المطلوب الإفصاح عنها، و كيفية عرضها و تقديمها و الأوقات التي يجب أن تقدم فيها مثل هذه المعلومات و البيانات. **(ابراهيم، 2014، صفحة 38)**

المطلب الثالث: أهمية الإفصـاح.

نظراً لما اكتسبه الإفصاح من أهمية، فقد أصبح شائع الاستخدام بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، و ذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية و غير المحاسبية صادقة و معبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها التقارير و القوائم المالية، الأمر الذي جعل اللإفصاح المحاسبي يكون أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام إعداد القوائم المالية، و ذلك لضمان جودة التقارير المالية و تحقيق الشفافية و غير ذلك من الأهداف المرجوة، و تكمن أهمية الإفصاح أيضاً في ما يلي: **(محمد، مصطفى، و محمد، 2021، الصفحات 51-52)**

–الإفصاح يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في اقتصاد سوق رأس المال؛

–يعتبر الإفصاح وسيلة لزيادة المصداقية بالممارسات الإدارية، حيث أن الشركات التي تميل بشكل أكبر إلى الإفضاح عن أدائها ستقوم بإتباع التشريعات و المتطلبات المحاسبية المختلفة؛

–إن توفر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة؛

–زيادة الإفصاح و خصوصا الإفصاح الإختياري يقلل من تناقص المعلومات التي يحصل عليها من داخل الشركة و كذلك من خارجها؛ و ذلك للتخلص من مشكلة الوكالة التي حدثت بسبب أن المدراء لديهم إمكانية الحصول على المعلومات أكثر من غيرهم؛

-الإفصاح يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح المحاسبي يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين للحصول على المعلومات، و هذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً يزيد من فرصة نمو السوق و ازدهاره و استمراريته. (**محمد، مصطفى، و محمد، 2021، الصفحات 51-52**)

المطلب الرابع: أنواع الإفصـاح .

يعد موضوع الإفصاح مثيراً للجدل في وسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم، و بينهم و بين إدارة الوحدة، أو بين مراجعي الحسابات من جهة و مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى. (**امينة، 2014، صفحة 229**)

و يمكن القول تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في مايلي: (**بن يوسف و بن مسعود، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية-، 2021، الصفحات 20-21**)

الفرع الأول: الإفصاح مناسب والعادل والكافي:

-1الإفصاح المناسب: يعني أن التقارير المحاسبية تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكافية بجعها غير مضللة.

-2الإفصاح العادل: يحمل الإفصاح العادل مدلولاً أخلاقياً يهدف إلى معاملة كل القراء المحنملين للقوائم المالية بشكل متساوياً.

-3الإفصاح الكافي: المقصود بالإفصاح الكافي أن تتضمن القوائم المالية و الإيضاحات التي حولها جميع المعلومات الهامة لمستخدميها. و يتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: الإفصاح التام و الاختياري و الشامل:

-4الإفصاح التام: يتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة المالية، و أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعلها مفيدة و غير مضللة.

-5الإفصاح الإحتياري: يتوافر إلى المديرين معلومات عن الأداء الحالي و المستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات و من هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمؤسسة.

-6الإفصاح الشامل: يسمى بالإفصاح الشامل و لا يعني الشامل أن تكون المعلومات كثيرة و تفصيلية، و لكن يقصد بها أن تصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة و الملائمة المتعلقة بنتيجة العمليات و المركز المالي من أجل تحديد كمية و نوعية المعلومات التي يفصح عنها.

الفرع الثالث: الإفصاح الملائم و التثقيفي

-7الإفصاح الملائم: يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح اتجاهاً نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية و نتيجة لهذه الخاصية كان التمويل نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.

-8الإفصاح التثقيفي: تعرف بعض أدبيات المحاسبة مفهوما جديدا للإفصاح هو الإفصاح التفاضلي، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة و مختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية و تحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاصيل، يعتمد مدخلا لإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا.

و بالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يكن هناك تعارض يذكر بين هذه أنواعا لإفصاح المتعددة، بل تتمحور جميعها حول هدف واحد، هو توفير معلومات موضوعية و ملائمة تخدم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بطريقة واضحة و متوازنة في اتخاذ القرارات المفيدة و يرجع ذلك إلى أن جوهر عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، و بالقدر الكافي من الثقة و الاكتمال و الملاءمة في نفس الوقت، حتى تكون المعلومات أكثر فائدة و أسهل فهما في عملية صناعة و اتخاذ القرارت.

المبحث الثاني: أساليب ومقومات الإفصاح المالي و العوامل المؤثرة فيه

من خلال هذا المبحث سنسعى الى استظهار كل من أساليب الإفصاح المالي و كذا مقومات التي يقوم عليها الإفصاح المالي و في الأخير سنتطرق الى العوامل المؤثرة في الإفصاح المالي.

المطلب الأول: أساليب الإفصاح

تتمثل أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في: (**طالب و مروش ، 2023، صفحة 21**)

الفرع الأول: إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها و الملاحظات الهامشية

أولا: إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

يعتبر الإفصاح في صلب القوائم المالية من أوائل الأساليب المستخدمة إذ أن عرض هذه القوائم وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية يعتبر جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ثانيا:الملاحظات الهامشية

يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكنها أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن والالتزامات المحتملة.

الفرع الثاني:القوائم الإضافية والكشوف الملحقةو تقرير المراجع:

اولا:القوائم الإضافية والكشوف الملحقة

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية وقد يمكن استخدام الملاحظات الهامشية، لذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في

التقرير المالي في بعض الأحيان قد يطلق عليها أضواء مالية ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكه، أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي. (**أمين و أحمد ، 2006، صفحة 496**)

ثانيا:تقرير المراجع: تقرير المراجع لا يعتبر مكانا للإفصاح لكنه يساهم في تبيان الآثار الناتجة عن استخدام السياسات المحاسبية المختلفة بالإضافة إلى أثر التغير في السياسات المحاسبية واختلافه في الرأي مع الإدارة حول الطرق المحاسبية المتبعة، وبالتالي يمكن اعتباره وسيلة إفصاح ثانوية إذ أنه يمكن أن يؤكد إفصاح المؤسسة أو عدم إفصاحها عن معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل : (**طالب و مروش ، 2023، صفحة 22**)

- عدم إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على الإفصاح عن المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا؛
- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها في الوسائل والطرق الأخرى للإفصاح.

الفرع الثالث: معلومات إضافية تقدمها الإدارة و أساليب أخرى للإفصاح

اولا: معلومات إضافية تقدمها الإدارة

ترد تلك المعلومات في تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المؤسسة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها المؤسسة مستقبلا، ويمكن القول بأن القوائم المالية الرسمية المزودة بالملحوظات الهامشية والجداول والقوائم الملحقة وشهادة المراجع تكمل التقرير المالي للمحاسب. (**أمين و أحمد ، 2006، صفحة 499**)

ثانيا:أساليب أخرى للإفصاح

مثل استخدام المقارنات للقوائم المالية وكذلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة مثل أرقام المبيعات أو المصروفات استخدام النسب المالية استخدام الرسوم البيانية الإحصائية، استخدام المعلومات بين الأقواس التي تستخدم لشرح بعض البنود والجمل الغامضة والمبهمة. (**طالب و مروش ، 2023، صفحة 22**)

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح:

من المفيد خلال تحليل التعريفات جداً التعرف على مقومات الافصاح التي يمكن الوصول اليها من السابقة للافصاح نفسه، والتي أشار اليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة من الذين تناولوا موضوع الافصاح، حيث أشاروا الى أن الافصاح بشكل عام يرتكز على تحديد جميع أو أغلب المقومات الرئيسية التالية:

الفرع الأول: الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات الغرض من وراء استخدام.

أولا: الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات

قد تختلف الجهات المستفيدة والمستخدمة للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية بشكل عام التي تعرضها وتفصح عنها الوحدة الاقتصادية، لهذا يعتبر أن تحديد الجهة المستخدمة قد يأتي في مرحلة لاحقة لتحديد الغرض من البيانات والمعلومات، أي بمعنى الذي من أجله تطلب المعلومة نفسها فإن آخر إذا كانت لدينا معلومات كافية عن الغرض ذلك بحد ذاته يعتبر مؤشراً على ما يمكن تقديمه من معلومات ويسهل بذلك تهيئتها أو قد يتطلب الامر إجراء تحوير بسيط على المتوفر من البيانات والمعلومات وعرضها على الجهة المستفيدة. (**ابراهيم، 2014، صفحة 48**)

بطبيعة الحال فان الجهات المستخدمة والمستفيدة من هذه البيانات والمعلومات لن تقتصر على جهة واحدة فهي قد تمثل كل من الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى والمحللين الماليين والموظفين والجهات الحكومية الضريبية والتخطيطية والاشرافية والمؤسسات البحثية من جامعات ومعاهد علمية ومهنية متخصصة وكذلك المؤسسات الرقابية المتخصصة وغيرها من الجهات وحسب أهداف ودور كل منها.

ثانيا: الغرض من وراء استخدام البيانات والمعلومات:

الغرض من الافصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة المستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المنشأة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصح عنها والغرض من إعدادها منذ البداية، أي لا يمكن الافصاح عن البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقاً، فقد تكون الاستفادة غير محددة، أي أن هذه البيانات والمعلومات هي عامة الاغراض ولكن في كثير من الحالات يطلب الافصاح عن البيانات والمعلومات لاغراض محددة سلفاً، وبهذا تكون العلاقة هنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصح عنها فعلى سبيل المثال فالمستفيد الذي يرغب في الاستثمار في سندات وأسهم وحدة اقتصادية معينة، فإنه ينظر الى ناحية ربحية السهم ومقدار الربع الذي يحققه استثماره في مثل هذه السندات والاسهم ومدى ملائمة هذا الربع الى الهدف المرسوم والمخطط مقارنة بغيره من المجالات الاستثمارية المتاحة في نفس الوقت والظرف والمكان. أما الغرض من استخدام البيانات والمعلومات المفصح عنها للبنوك والمؤسسات المالية ،المقرضة، فإنها لا تقتصر على تحليل ربحية الوحدة الاقتصادية بل يتعداه الى التعرف على مكامن الخطورة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، وكذلك التعرف على متانة موجودات الوحدة الاقتصادية وتحليل المديونية الحالية لها، أي التعرف على صافي حقوق الملكية التي قد تؤثر بشكل كبير على الوضعية المالية العامة للوحدة الاقتصادية. (**ابراهيم، 2014، صفحة 49**)

الفرع الثاني: ماهية نوعية البيانات والمعلومات كيفية إيصال الى المستفيدين.

أولا: ماهية نوعية البيانات والمعلومات.

من خلال نظرة ثاقبة الى بعض التقارير السنوية لبعض كبريات الشركات أو البنوك العالمية يمكن التعرف على ماهية البيانات والمعلومات التي تحتويها مثل هذه التقارير والتي تتصف في أغلب الاحيان بالشمولية ولو أن بعضها قد يتصف بالعمومية أيضاً، إلا أنها وبشكل عام يعتمد عليها نظراً لعمق وتنوع البيانات والمعلومات والجداول والرسوم البيانية التوضيحية وكذلك لوجود الملاحظات التوضيحية للنشاطات والفعاليات التي تقوم بها تلك الشركة أو البنك، وعلى سبيل المثال وليس الحصر لو أخذنا التقرير السنوي لكومونويلث بنك الاسترالي لعام 2010 والذي يتضمن جملة بيانات ومعلومات مهمة منها القوائم المالية التقليدية. (**ابراهيم، 2014، صفحة 50**)

ثانيا: كيفية إيصال البيانات والمعلومات الى المستفيدين.

تم الاشارة في مكان سابق من هذه الاطروحة الى أن من صفات المعلومات المفصح عنها أن تكون غير معقدة الفهم، فلا بد أن تكون واضحة وسهلة الفهم، وهنا يرى الكاتب ان هذه المعلومات الواضحة قد لا تكون كذلك بالنسبة للشخص العادي الذي لا يملك أي معرفة بمبادئ المحاسبة أو المالية أو الاقتصاد بشكل عام لان هذه البيانات والمعلومات برأي الباحث حتى وإن توفرت لمثل هذا الشخص فإنه سيلاقي حتماً صعوبة بالغة ومشكلة في ترجمة ،وتفسير المعلومة، وبالتالي لا يمكن اعتمادها دون الاستئناس برأي متخصص أو شخص مهني محترف، وبخلافه فإن الفائدة منها قد تكون مكلفة لمثل هذه الشريحة من المستخدمين، وبرأي الكاتب فإن ذلك مثال إفتراضي بطبيعة الحال لبعده عن الواقع، إذ لا يمكن وجود شخص مستفيد (مستثمر) ينوي استخدام مثل هذه البيانات والمعلومات وليست لديه الخبرة او المهارة لتفسير وتحليل تلك المعلومة وذلك لأنه حتماً سيعتمد على جهة مستقلة متخصصة في تقديم مثل هذه الخدمات للغير مقابل اجور متفق عليها مسبقاً ، وهناك شركات متخصصة في مثل هذه الخدمات منتشرة في شتى بقاع العالم تستخدم موظفين من ذوي الخبرة والدرجة العلمية. (**ابراهيم، 2014، الصفحات 51-52**)

الفرع الثالث: التوقيت الزمني للافصاح عن البيانات والمعلومات ومدى دقتها وشفافيتها:

اولا: التوقيت الزمني للافصاح عن البيانات والمعلومات:

من البديهي أن توفر المعلومة في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها، وبخلافه فإن تأخرها قد لا يعطي أي منفعة منها أو على أقل تقدير ستتناقص تلك المنفعة، وعليه فإن التوقيت الزمني للافصاح عنها يعتبر من الضرورات المهمة التي يجب الانتباه اليها وهي تعتبر من المسلمات الاستثمارية، كذلك يجب الانتباه الى أن توافر هذه البيانات لدى شريحة معينة من المستفيدين (المفاضلة) وبأي شكل من الاشكال دون غيرهم من المستخدمين يعتبر من المخالفات التي يعاقب عليها القانون في (إستراليا) ، وعلى ذلك أغلب الدول التي تتصف بصرامة إجراءات الحوكمة والتي تتميز بفعالية أجهزة الرقابة الموجودة والتي تسعى من خلال التطبيق السليم لقوانين وإجراءات الحوكمة الى تقليص مثل هذه المخالفات والحيلولة دون انتشار ممارستها وتضييق المجالات التي تعمل من خلالها وكشف المخالفين وتقديمهم ونشر ثقافة المساواة وتشجيع حرية المنافسة الشريفة بين شرائح المستثمرين والمستفيدين من البينات والمعلومات المفصح عنها. (**ابراهيم، 2014، صفحة 52**)

ثانيا: دقة وشفافية البيانات والمعلومات المقدمة.

من المقومات الاساسية للافصاح المالي بشكل خاص والمحاسبي بشكل عام هو تمتع البيانات والمعلومات المفصح عنها بشفافية تامة يمكن معها الاستفادة منها واستخدامها للاغراض المختلفة المتوخاه من تلك البيانات كل حسب احتياجاته، وخاصة الاستثمارية منها. إن غياب وضعف أجهزة الحوكمة والمراقبة وعدم وجود عقوبات رادعة، سيؤدي الى ضعف الشفافية المطلوبة للافصاح عن المعلومات. (**بلواضح، 2018، صفحة 71**)

الفرع الرابع: الوسائل والملاحظات التوضيحية و النماذج المساعدة لفهم و إمكانية المقارنة مع بيانات وارقام سنوات سابقة.

اولا:الوسائل والملاحظات التوضيحية وكذلك النماذج المساعدة لفهم البيانات والمعلومات.

بشكل عام فإن القدرة على قراءة التقارير المالية وتفسير مضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة وهذا ما تم الاشارة اليه سابقاً، وعليه فيتوجب على معدي البيانات والمعلومات وخاصة ما يتعلق بالقوائم المالية عدم عرض المعلومات في أماكن لا يمكن الاهتداء اليها بسهولة وبالتالي قد يصعب فهمها من قبل المستخدم، إن ترتيب البيانات والمعلومات المفصح عنها بشكل منطقي منظم، ابتداءاً من الأهم ثم المهم، والتركيز على البيانات المالية المؤثرة على المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وكذلك إبراز تفاصيل المبالغ الكبيرة وتحليلها بشكل يعطي المستفيد منها الصورة الناصعة عن وضعية الوحدة الاقتصادية وعلى الأخص عن الجانب المالي. وكذلك فإن إعتماد الملاحظات والايضاحات التي تبين بشكل أكثر أسهاباً عن ماهية بعض الجوانب التي تتضمنه هذه البيانات والمعلومات سوف يعطي المستفيد الفرصة للوصول الى القرار الرشيد بشأن هذه الوحدة خاصة إذا ماكان ينوي القيام بعملية استثمارية. (**بلواضح، 2018، الصفحات 71-72**)

ثانيا: إمكانية المقارنة مع بيانات وارقام سنوات سابقة:

إن إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات المفصح عنها مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية وكذلك مع معلومات السنوات السابقة يعتبر من المقومات التي يجب أن تتوفر في البيانات والمعلومات التي تعرضها الوحدات الاقتصادية للمستفيدين بشكل عام، حيث

يمكن من خلال ذلك التعرف على مراكز النمو أو الضعف التي تتميز بها هذه المعلومة وبالتالي تكون عوناً لا يستهان به في إجراء المقارنة وبالتالي التفضيل بين هذه الوحدة الاقتصادية قياساً بمثيلاتها في نفس الحقل الانتاجي والاستثماري. (**ابراهيم، 2014، صفحة 55**)

الفرع الخامس:الكلف المترتبة على عملية الإفصاح:

تأسيساً على ماجاء في الفقرات السابقة، يجب الانتباه الى الكلف التي أساسها، أو قد تتضمنه عملية الافصاح عن البيانات والمعلومات المالية، وفي مجال سابق أيضاً تم الاشارة الى إن الموازنة بين المردود الاقتصادي والكلف الناجمة عن الافصاح يجب أن تكون مدروسة، بحيث لا تكون هذه الكلف عالية وبالتالي تجعل عملية الاستفادة من البيانات والمعلومات المفصح عنها غير مجدية اقتصادياً. قد تبدو هذه الصفة من الجانب النظري بأنها عقبة أمام التطبيق، لكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أغلب البيانات والمعلومات المالية وبالخصوص ما يتعلق منها بالقوائم المالية والتدفق النقدي والتغيير في المراكز المالية وغيرها من البيانات والمعلومات الضرورية فإن مهمة عرضها وتقديمها الى المستفيدين منها ملزمة بموجب التعليمات والقوانين والمعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، لذلك الكلفة هنا قد لا يبدو له أي تأثير يذكر، إلا إذا كانت هناك معلومات إضافية يتطلب توافرها بغية اتخاذ قرار معين بشأنها، وفي مثل هذه الحالة فإن الجهة المستفيدة قد تطلب البيانات أو المعلومات من الجهة المفصحة لها وتتحمل كلفتها إذا ما ارتأت ذلك. (**ابراهيم، 2014، صفحة 56**)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر منها ما يلي:

الفرع الاول: عوامل تتعلق بالمؤسسة

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها ما يلي: (**احمد ، 2020، الصفحات 60-61**)

أولا:حجم المؤسسة :

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين، منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم

ثانيا:عدد المساهمين في المؤسسة يعتبر عدد المساهمين في المؤسسة من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

ثالثا: تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية: يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.

رابعا: المراجع الخارجي بالمؤسسة: يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

الفرع الثاني : نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة الأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد هذا ويبقى الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكسوه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه بحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية. (دليلة، 2019، صفحة 10)

الفرع الثالث : الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، فالدولة التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة لديها وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره، الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح. (**احمد ، 2020، صفحة 61**)

الفرع الرابع : المنظمات والمؤسسات الدولية

المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجة متفاوتة على الإفصاح ومن أهمها لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) والتي أصدرت العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعقب الإفصاح، وذلك لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي. والشكل التالي يبين العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي: (**طالب و مروش ، 2023، صفحة 29**)

المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية الأساس الواجب على الشركة الإفصاح عنها وفقا لما جاء في معايير المحاسبة الدولية في قائمة المركز المالي قائمة الدخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات، كما تضمنت تلك المعايير متطلبات فيما يخص عرض هذه القوائم، وهوما سيتم تناوله في هذا المبحث بالإضافة للمعلومات الواجب الإفصاح عنها سواء في صلب هذه القوائم أو في الإيضاحات.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

يمكن إعطاء العديد من التعاريف للقوائم المالية كما يلي:

- التعريف الأول: عرفت الكشوف المالية بأنها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث ينظر للمعلومة الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ،ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية ، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ،أو بعبارة أخرى هي ملخص للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة. (**بن زاف، 2019، صفحة 53**)

- التعريف الثاني : تمثل الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الشركة وتقييم مركزها المالي. (**توايتية و بلغول ، 2020، صفحة 183**)

- التعريف الثالث: وعرفت أيضا أنها عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معين. (**بن زاف، 2019، صفحة 53**)

- التعريف الرابع: وعرفت كذلك على أنها من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة ، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج ، فالمعايير IFRS / (IAS)) يبين الإطار العام لتقديم الكشوف المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة فالنظام المحاسبي المالي يبين الكشوف المالية الواجب على المؤسسة انجازها سنويا (بن زاف، 2019، صفحة 53)

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تُعد القوائم المالية أداة أساسية في مجال المحاسبة، حيث تقدم ملخصًا للوضع المالي والأداء المالي للشركات والمؤسسات. وتساعد هذه القوائم مختلف الأطراف، بما في ذلك المستثمرين والمحللين والإدارة، في اتخاذ قرارات مالية مستنيرة. ويمكن توضيح القوائم المالية الرئيسية في الشكل التالي:

الشكل رقم: (2-1) أنواع القوائم المالية

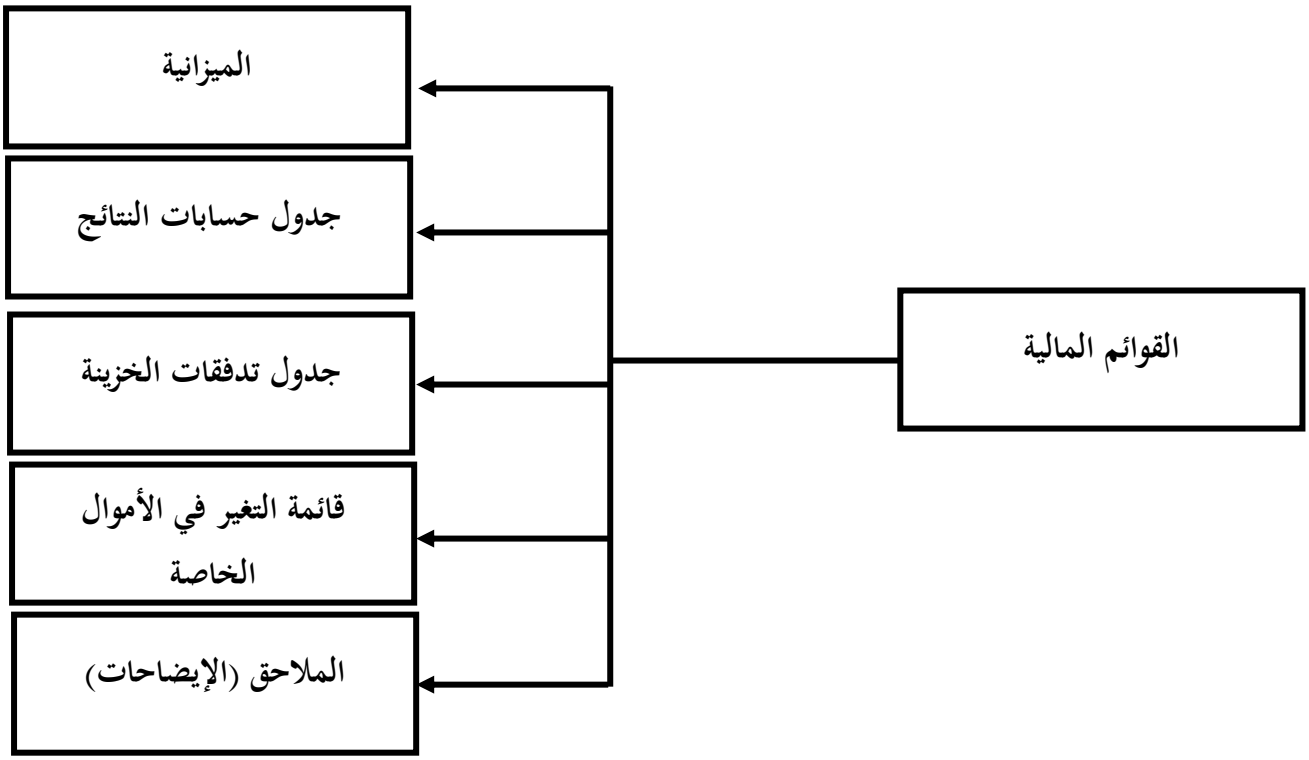

المصدر: (عمارة و خديجة، 2018، صفحة 15)

المطلب الثالث: القوائم المعنية بالافصاح

القوائم المالية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الإفصاح، وتشمل عدة تقارير رئيسية تُعنى بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن الحالة المالية للشركة.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي(الميزانية):

عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداته (اصول) والتزاماتها (خصوم) تجاه الغير كما تبين حقوق ملاكها في لحظة معينة(تاريخ محدد)

وتصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي: **(طارق، 2019، الصفحات 130-131)**

أولا: الأصول: عبارة عن حقوق وممتلكات المنشأة وتنقسم إلى:

1-أصول متداولة: وتعرف بأنها النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن النقدية الصندوق والبنك) الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم والسندات أوراق مالية)، المدينون، المخزون السلعي، أوراق القبض، المصروفات المدفوعة مقدما الإيرادات المستحقة.

-الأصول الثابتة وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها، ومن أمثلتها الأراضي المباني، السيارات، الأجهزة.

-الأصول- غير الملموسة تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس، مثل شهرة المحل حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية.

- 2 الخصوم: عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه الغير وتنقسم إلى:

- خصوم متداولة (قصيرة الأجل): وهي التزامات على المنشأة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة وتتضمن الدائنون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة إيرادات مقدمة.

- خصوم طويلة الأجل: تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها السندات، قروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.

- حقوق الملكية عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة وتتمثل أساسا من رأس المال + أي أرباح متراكمة لدى المنشأة.

الأصول والخصوم . (تطبيقا لمعادلة الميزانية)

ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول والذي يمثل الفرق بين

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

حقوق الملكية = الاصول – الخصوم

الشكل رقم: (2–1) قائمة المركز المالي(الميزانية)

الأصول			الالتزامات		
		أصول ثابتة			**حقوق الملكية**
× ×		أراضي زراعية		× ×	رأس المال
	× ×	مباني زراعية		× ×	الأرباح المحتجزة
	(× ×)	(–) مخصص الاهلاك		× ×	الإحتياطيات
× ×			× ×		**اجمالى حقوق الملكية 1**
	× ×	ألات زراعية			**خصوم طويلة الأجل**
	(× ×)	(–) مخصص الاهلاك	× ×		قروض طويلة الأجل(بنك التسليف /بنك القرية) **2**
× ×					**خصوم متداولة**
	× ×	حدائق الفاكهة المثمرة		× ×	الدائنون
	(× ×)	(–) مخصص الاهلاك		× ×	أوراق الدفع
× ×			× ×		**اجمالى خصوم متداولة 3**
× ×		ماشية الألبان			**أرصدة دائنة اخرى**
× ×		ماشية اللحوم		× ×	مصروفات مستحقة
× ×		**اجمالى الأصول الثابتة 1**		× ×	إيرادات محصلة مقدماً
		الأصول المتداولة			
× ×		زراعات قائمة (حسابات المحاصيل)	× ×		**اجمالى أرصدة دائنة اخرى 4**
× ×		مخازن المحاصيل (محاصيل بالمخازن)			
× ×		مخازن الأسمدة(أسمدة بالمخازن)			
× ×		مخازن التقاوى			
× ×		مخازن الأعلاف			
× ×		العملاء			
× ×		أوراق القبض			
× ×		نقدية بالبنك والصندوق			
× ×		**اجمالى الأصول المتداولة 2**			
		أرصدة مدينة اخرى			
× ×		مصروفات مدفوعة مقدماً			
× ×		إيرادات مستحقة			
× ×		**اجمالى أرصدة مدينة اخرى 3**			
× ×		**اجمالى الأصول 1+2+3**	× ×		**إجمالى الالتزامات 1+2+3+4**

المصدر: https://economicstars.com/2020/11/02/

الفرع الثاني:قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

ويطلق عليها الميزانية العمومية، وتحتوي هذه القائمة على المركز المالي الذي يتضمن: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية. وينبغي .أن يتم توضيح هذه العناصر الثلاثة بشكل مفصل لمعرفة محتويات كل عنصر واحتساب إجمالي رأس المال العامل

ومن الضروري ملاحظته أن قائمة المركز المالي تعتبر كشفًا وليس حسابًا؛ لأنه يتم إعدادها خارج الدفاتر المحاسبية، وهذا من الأخطاء الشائعة في المحاسبة التي يقع فيها الكثير من المبتدئين.

كما يمكن للمؤسسة اعداد هذا الكشف حسب الطبيعة و حسب الوظيفة وهي كمايلي: (**كتوش، 2011، صفحة 94**)

أولا: حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات مشتريات، البضائع...الخ). وهو ما يسمى مجاميع التسيير الرئيسية الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

ثانيا. حساب النتائج حسب الوظائف:

يسمح ويقدم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية من أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات مشتريات البضائع...الخ) إلى أعباء الوظيفة.

الشكل رقم : (2–2): قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

البيـــــان	المبالـــــغ	
	جزئي	كلـــي
إجمالي المبيعات		**
يطرح منها :-		
مردودات المبيعات ومسموحاتها		(**)
= صافي المبيعات	———	**
يطرح منها تكلفة المبيعات :-		
بضاعة أول المدة	**	
يضاف إليها صافي المشتريات :-		
إجمالي المشتريات	*	
- مردودات المشتريات ومسموحاتها	(*)	
= صافي المشتريات	**	
+ مصاريف الشراء	**	
= إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	**	
يطرح بضاعة آخر المدة	(**)	
= تكلفة المبيعات أو تكلفة البضاعة المباعة	———	(**)
مجمل الربح أو مجمل الخسارة		**
تطرح المصاريف التشغيلية :-		
مصاريف البيع والتوزيع	*	
مصاريف إدارية وعمومية	*	(**)
صافي الربح (الخسارة) النهائي	———	**

الفرع الثالث: التدفقات المالية (الخزينة)

تعد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي، أي تراعى ضمنها المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، بدءاً من النقدية في أول الفترة وانتهاءً بالنقدية في نهاية الفترة. (**رضوان و نزار، 2009، صفحة 387**)

أولا:نطاق التطبيق

يلزم معيار المحاسبة الدولي /7/ بإعداد قائمة التدفقات النقدية دورياً من قبل كافة المنشآت بغض النظر عن طبيعة أنشطتها، سواء المنشآت المالية أو الصناعية أو الخدمية أو الزراعية. (**رضوان و نزار، 2009، صفحة 388**)

ثانيا: فوائد إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساس من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى في تحليلهم للنقدية عن طريق تقديم معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، وبالتالي تساعدهم في عقد المقارنات وإجراء التنبؤات لاتخاذ قراراتهم . فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن الآثار النقدية مصنفة كالتالي: (**رضوان و نزار، 2009، صفحة 388**)

- تدفقات نقدية داخلة وخارجة عن عمليات التشغيل الجارية خلال الفترة
- تدفقات نقدية داخلة وخارجة عن العمليات الاستثمارية خلال الفترة ،
- تدفقات نقدية داخلة وخارجة عن العمليات التمويلية خلال الفترة ،
- صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

الشكل رقم: (2–3) التدفقات المالية (الخزينة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المبلغ	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	المبلغ	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	المبلغ
صافي الدخل	50,000	شراء المعدات	20,000-	إصدار الأسهم العادية	25,000
الإهلاك	10,000	عائدات بيع المعدات	5,000	دفع الأرباح	10,000-
التغير في رأس المال العامل	5,000-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	15,000-	صافي النقد المقدم من الأنشطة التمويلية	15,000
صافي النقد المقدم من الأنشطة التشغيلية	55,000				

المبحث الرابع: البنود المفصح عنها و العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح عن القوائم المالية

من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح قدر المستطاع العوامل المؤثر في عملية الإفصاح عن القوائم المالية وسنخصص لها المطلب الأول اما في المطلب الثاني فسنتطرق الى البنود التي يتم الإفصاح عنها للقوائم المالية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح عن القوائم المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثرة على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية

نذكر أهم أربعة منها كما يلي:

الفرع الأول :عوامل تتعلق بالمؤسسة:

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها مايلي: (**أحمد ، 2020، صفحة 60**)

أولا: عوامل تتعلق بحجم المؤسسة:

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وإستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.

ثانيا: عوامل تتعلق بعدد المساهمين في المؤسسة:

يعتبر عدد المساهمين من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

ثالثا:تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية: يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.

رابعا: المراجع الخارجي بالمؤسسة:

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية من خلال ما يلتزم به من من مبادئ ومافاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

الفرع الثاني: عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى جلال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها ، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية. (**أحمد ، 2020، صفحة 61**)

الفرع الثالث: عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئآت تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييره الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح. (**أحمد ، 2020، صفحة 61**)

عوامل تتعلق هذا وبالعديد من الدول خاصة النامية منها، غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات.

الفرع الرابع: عوامل تتعلق بالمنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح ، حيث تؤثر هذه المؤسسات والمنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات والمنظمات لجنة معايير التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي. (**أحمد ، 2020، صفحة 62**)

المطلب الثاني: البنود التي يتم الافصاح عنها للقوائم المالية

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي والبنود التي يتم عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوبة (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متمم لها)... ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح

المحاسبي ما يلي.

معمار المحاسبة الدولية رقم (1) عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة،

الفرع الأول:المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية:

يجب أن تحتوي للميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية. (**مجدي، 2010، صفحة 12**)

أ . الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

ب.الموجودات غير الملموسة.

ج الموجودات المالية.

د . الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.

هـ . المخزون.

و . الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.

ز . النقد والنقد المعادل.

ح . الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

ط . المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12- ضرائب الدخل.

ي . المخصصات.

ك . المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل . حصة الأقلية.

م. رأس المال الصادر والاحتياطيات.

.يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة،. هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.

الفرع الثاني:المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.

.يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة، ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، واجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والرميلة والأطراف الأخرى ذات

العلاقة. (**مجدي، 2010، صفحة 13**)

.يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.

.يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:

. 1بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

.عدد الأسهم المصرح بها.

عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

.القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

.مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.

.الحقوق و الأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.

. أسهم للمنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكون.

.3مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

.4مبلغ آية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق و الأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

الفرع الثالث: المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل.

يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدن البنود التي تعرض المبالغ التالية: (**مجدي، 2010، صفحة 14**)

أ . الإيراد.

ب – نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج . تكاليف التمويل.

د. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ . المصروف الضريبي.

و الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

ز . البنود غير العادية.

ح . حصة الأقلية.

ط. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المال للمنشأة.

الفرع الرابع: المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

-يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

.يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

. يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية (**مجدي، 2010، صفحة 14**)

المبحث الخامس: الإفصاح عن القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى علاقة حوكمة الشركات بالافصاح عن القوائم المالية وكذا انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح في القوائم المالية و في الأخير المعوقات و متطلبات تطبيق الحوكمة للافصاح في القوائم المالية.

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالافصاح عن القوائم

يمكن ربط العلاقة بين حوكمة الشركات و الإفصاح المالي في مايلي:

الفرع الأول:أولا: الشفافية والمساءلة:

حوكمة الشركات تضع الأسس والقواعد التي تحث الشركات على الإفصاح بشكل شفاف ودقيق عن معلوماتها المالية. هذا الإفصاح يساعد المساهمين وأصحاب المصالح على اتخاذ قرارات مستنيرة.

الإفصاح عن القوائم المالية بشكل دقيق وشامل يعزز من شفافية الشركة، وهو عنصر أساسي في حوكمة الشركات الجيدة.

الامتثال للقوانين والمعايير: حوكمة الشركات تتطلب من الشركات الالتزام بالمعايير والقوانين المحاسبية والمالية المعمول بها. هذه المعايير تشمل ضرورة الإفصاح الدوري والشامل عن القوائم المالية.

الامتثال لهذه المعايير يعزز من موثوقية ودقة البيانات المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين.

الفرع الثاني :حماية حقوق المساهمين و تحسين الأداء واتخاذ القرارات:

اولا :حماية حقوق المساهمين:

من خلال الإفصاح المالي الجيد، يمكن للمساهمين وأصحاب المصالح تقييم الأداء المالي للشركة ومراقبة كيفية إدارة الأصول.

الإفصاح المالي الجيد يمنع التلاعب بالبيانات المالية ويحد من الاحتيال، مما يحمي حقوق المساهمين.

ثانيا:تحسين الأداء واتخاذ القرارات:

الإفصاح الشامل عن القوائم المالية يساعد إدارة الشركة على تحليل الأداء المالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

يوفر الإفصاح المالي الشفاف قاعدة معلوماتية قوية لمجلس الإدارة والمستثمرين لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة.

ومن خلال كل ماسبق نستخلص ان حوكمة الشركات والإفصاح عن القوائم المالية يشكلان معاً إطاراً قوياً يضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الشركات و العلاقة بينهما تساهم في خلق بيئة أعمال صحية ومستدامة، حيث يتم حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتعزز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح في القوائم المالية و المعوقات و متطلبات تطبيقها.

الفرع الاول: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح في القوائم المالية

انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي

أولا:تحسين الشفافية

تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز الشفافية في الإفصاح المالي من خلال:

التقارير المالية الدقيقة: التزام الشركات بتقديم تقارير مالية دقيقة يعكس الأداء الحقيقي للشركة.

الإفصاح عن المخاطر: تقديم معلومات كاملة حول المخاطر المالية والإدارية التي تواجهها الشركة.

ثانيا: تعزيز المساءلة

من خلال الحوكمة الجيدة، يتم تعزيز المساءلة عبر:

مراقبة الأداء: متابعة أداء الإدارة والرقابة على التقارير المالية للتأكد من دقتها.

التدقيق الداخلي والخارجي: إجراء عمليات تدقيق منتظمة وشاملة لضمان صحة البيانات المالية.

ثالثا:حماية حقوق المساهمين

تساهم الحوكمة في حماية حقوق المساهمين من خلال:

الإفصاح الدوري: الالتزام بتقديم تقارير مالية دورية تُمكن المساهمين من متابعة أداء الشركة.

الشفافية في الإدارة: توفير معلومات حول السياسات الإدارية والقرارات الاستراتيجية.

رابعا تحسين الثقة في السوق

تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز ثقة المستثمرين في الشركة، مما ينعكس إيجاباً على:

جذب الاستثمارات: الشركات التي تطبق الحوكمة الجيدة تعتبر أكثر جاذبية للمستثمرين.

استقرار السهم: زيادة الشفافية والمسائلة تساهم في استقرار قيمة السهم.

الفرع الثاني: المعوقات و متطلبات تطبيق الحوكمة للافصاح في القوائم المالية

تحديات تطبيق الحوكمة والإفصاح المالي

على الرغم من الفوائد، هناك بعض التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة والإفصاح المالي:

أولا:التكاليف العالية: تنفيذ نظام حوكمة فعال يتطلب استثمارات كبيرة.

ثانيا:المقاومة الداخلية: تضارب مصالح ملاك الشركات مع مصالح المسيرين في القرارات المتخذة

ثالثا: التعقيدات التنظيمية: الالتزام بالمتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية يمكن أن يكون معقداً.

رابعا: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له انعكاسات إيجابية كبيرة على الإفصاح في القوائم المالية، حيث يعزز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين. على الرغم من التحديات، فإن الالتزام بهذه المبادئ يمكن أن يؤدي إلى تحسين الثقة في الأسواق المالية واستدامة الأداء المالي للشركات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح أن القوائم المالية تعتبر أهم مصدر للمعلومات المالية. تُعرض هذه القوائم سنوياً، مما يضفي عليها مصداقية وقابلية للفهم، بفضل التزام الشركات بمجموعة من المعايير التي تهدف لضمان توفير المعلومات اللازمة بكميات وجودة ملائمة لجميع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

ويعد الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ حوكمة الشركات، حيث يعتمد على معايير دولية تضمن الشفافية ودقة المعلومات في التقارير المالية. يوفر هذا الإفصاح معلومات أساسية للأطراف المعنية حول الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للشركة، مما يعتبر مفيداً لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويشكل أساساً للإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل

ENICAB بسكرة

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية وكذا التطرق إلى العلاقة بينهما نظريا ، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة على ارض الواقع وميدانيا بمؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة.حيث سنتطرق أولا إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها،هيكلها التنظيمي من خلال المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فسنتعرف فيه على تحليل جداول المحاسبة واجوبة المقابلة ،بينما المبحث الثاني فكانة الإجابة عن الفرضيات و اسقاطها على المؤسسات الجزائرية و الربط بين الحوكمة و الإفصاح.ليبقى في الأخير مخصص لاختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة

تعتبر مؤسسة ENICAB المتخصصة في صناعة الكوابل، إحدى أبرز المؤسسات الجزائرية في هذا المجال وبناء على ذلك قررنا اختيارها كموضوع لدراستنا الميدانية، حيث سنحاول في هذا المبحث بتقديم لمحة عامة عن المؤسسة تتضمن أهم العناصر من نشأتها، موقعها الاستراتيجي وأهميتها، والاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة

تأسست مؤسسة صناعة الكوابل (ENICAB) في بسكرة، الجزائر، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي للكابلات والأسلاك الكهربائية ومن خلال هذا المطلب سنحاول تعريف القارء الى نشأتها وتعريف بها

الفرع الأول: نشأة المؤسسة

تأسست مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB –بسكرة– عام 1983 تأخذ شكل مؤسسة ذات أسهم SPA تنشط في مجال إنتاج وبيع الكوابل الكهربائية، حيث تقع المؤسسة في المنطقة الصناعية غرب مدينة بسكرة، تتربع على مساحة قدرها 42 هكتار منها 12 هكتار مغطاة وتشمل مباني الإدارة، ورشات الإنتاج، مخازن، مواقف السيارات، أما بالنسبة للمساحة المتبقية فهي عبارة عن مساحات خضراء تستعمل أحيانا كمخازن إضافية عند الحاجة، كما يبلغ عدد عمالها 520 مستخدم، ويعتبر مركب صناعة الكوابل بسكرة من أهم المركبات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجي على المستوى الوطني والإفريقي كذلك نظرا لقدرته التنافسية في مجال صناعة الكوابل و قدرته على تعويض المنتجات الأجنبية، بل براعته في تقنيات الإنتاج المتطورة والتي أدت إلى حصول الشركة على شهادات عالمية ووطنية بتقديمها لمنتجات عالية الجودة، إضافة إلى ذلك كانت مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة تشرف على ثلاثة وحدات في مناطق مختلفة تتمثل في:

- وحدة القبة لصناعة الكوابل ذات الضغط المتوسط وذات الضغط المنخفض.
- وحدة واد السمار بالحراش الأسلاك و الكوابل الهاتفية.
- وحدة بسكرة لصناعة كوابل الطاقة (كل أنواع الكوابل).

تم انفصال المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل–بسكرة– عن باقي الوحدتين التي تقعان في واد السمار والقبة، وأصبحت المؤسسة مستقلة بذاتها وكان هذا في اخر شهر ديسمبر من سنة 1997، وفي سنة 2008 وتم بيع 70% من أسهمها إلى مجمع جنرال كابل الامريكية، أما بالنسبة 30% المتبقية، بقيت في يد شركات مساهمة الدولة SGP de et Gestion Société) Participation)

الفرع الثاني: تعريف بمنتوج المؤسسة

تعتبر مؤسسة صناعة الكوابل–بسكرة– ENICAB SPA مؤسسة رائدة في صناعة كوابل الطاقة الكهربائية وتتمثل المنتجات التي تقدمها المؤسسة لعملائها في ما يلي:

- كوابل الضغط المنخفض؛
- الكوابل الصناعية؛

- كوابل الضغط المتوسط؛
- كوابل العارية ذات الضغط العالي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

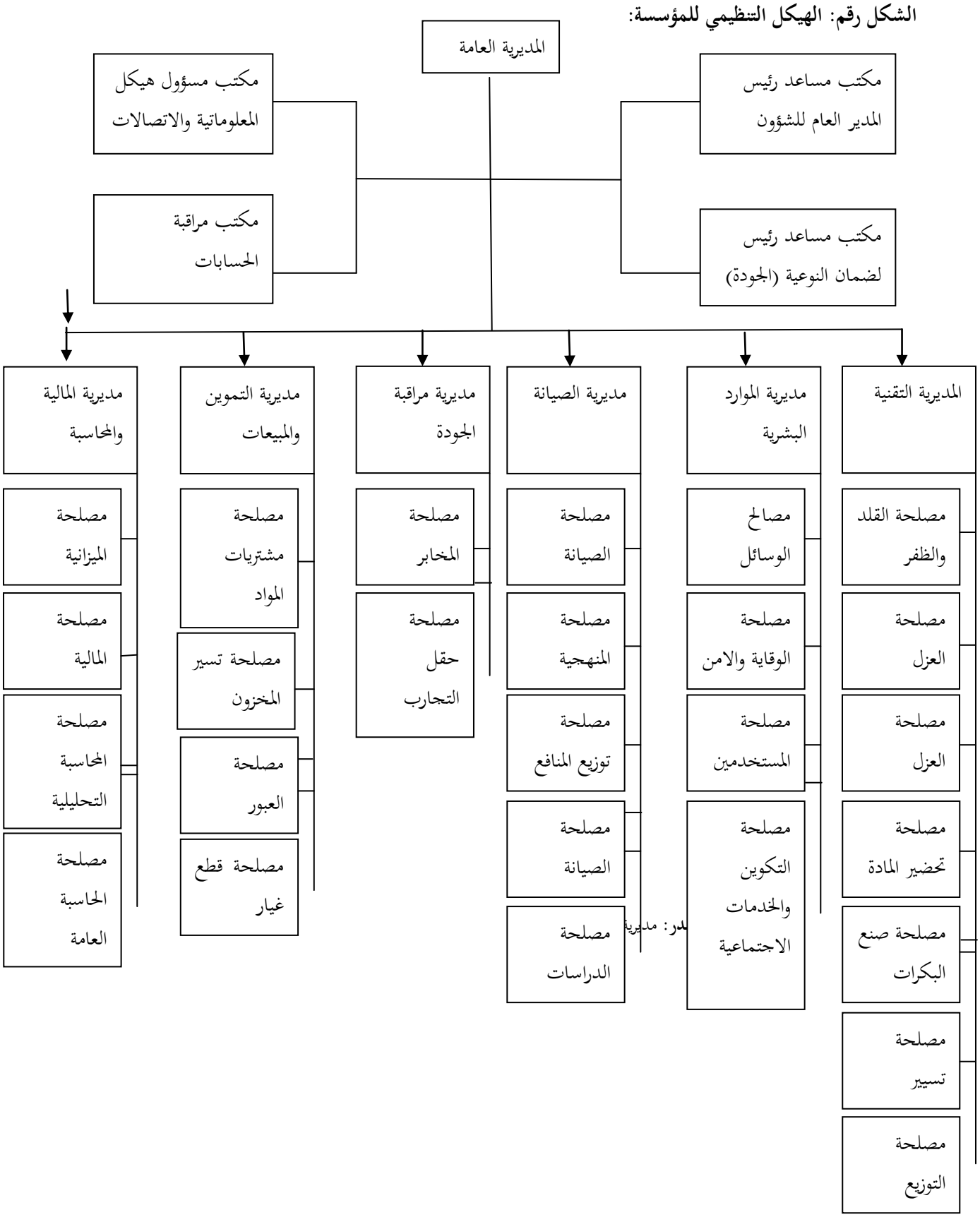

المصدر: مديرية

المبحث الثاني: تحليل جداول المحاسبة و أجوبة المقابلة

يعد تحليل جداول المحاسبة وأجوبة المقابلات جزءًا حيويًا من عملية تقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات الاقتصادية. إن الاعتماد على جداول المحاسبة يوفر نظرة شاملة ودقيقة على الحالة المالية للمؤسسة، بينما تقدم المقابلات مع المسؤولين والمديرين رؤى نوعية تعزز من فهم العمليات والممارسات الإدارية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية ENICAB بسكرة

سنحاول من خلال هذ المطلب عرض القوائم المالية لمؤسسة صناعة الكوابل بسكرة و المتمثلة لكل من سنة 2017 الى غاية 2019

الفرع الأول: القوائم المالية ENICAB لعام 2017 الى غاية 2019

1- القوائم المالية لسنة 2017 انظر للملحق رقم 01
2- القوائم المالية لسنة 2018 انظر للملحق رقم 02
3- القوائم المالية لسنة 2019 انظر للملحق رقم 03

الفرع الثاني : تحليل النتائج القوائم المالية لمؤسسة ENICAB

أولا: تحليل نتائج القوائم المالية لسنة 2017

1- الوضوح: تحتوي القوائم المالية لمؤسسة ENICAB على ملاحظات توضيحية وتفسيرات كافية و عرض الأرقام والمصطلحات بشكل واضح وسهل الفهم
2- الملائمة: تحتوي القوائم المالية لمؤسسة ENICAB على معلومات محدثة ومرتبطة بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين و تم الإفصاح عن الأحداث الهامة التي أثرت على الأداء المالي
3- القدرة على المقارنة: تتبع القوائم المالية لمؤسسة ENICAB نفس المعايير المحاسبية على مدى السنوات، و يمكن مقارنة الأرقام مع الفترات السابقة أو مع شركات مماثلة في نفس الصناعة
4- الأهمية النسبية: تم تضمين جميع البنود المالية الهامة التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين لمؤسسة ENICAB و تم استبعاد أي معلومات غير هامة
5- الموثقية: تم تدقيق القوائم المالية من قبل جهة محاسبية مستقلة و تظهر القوائم المالية مدى التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية
6- توقيت اصدار القوائم المالية: لم يتم إصدار القوائم المالية في وقت مناسب بعد نهاية السنة المالية 2017 و كانت هناك أي تأخيرات بالفصاح عن القوائم المالية وبصيغة غير مبررة في إصدار القوائم؟

ثانيا: تحليل نتائج القوائم المالية لسنة 2018

1- الوضوح: جاءت القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 على ملاحظات توضيحية وتفسيرات كافية و عرض الأرقام والمصطلحات بشكل واضح وسهل الفهم

2- الملائمة: تحتوي القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 على معلومات محدثة ومرتبطة بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين و تم الإفصاح عن الأحداث الهامة التي أثرت على الأداء المالي

3- القدرة على المقارنة: تتبع القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 نفس المعايير المحاسبية على مدى السنوات، و يمكن مقارنة الأرقام مع الفترات السابقة أو مع شركات مماثلة في نفس الصناعة

4- الأهمية النسبية: تم تضمين جميع البنود المالية الهامة التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 و تم استبعاد أي معلومات غير هامة

5- الموثقية: تم تدقيق القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2018 من قبل جهة محاسبية مستقلة و تظهر القوائم المالية مدى التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية

6- توقيت اصدار القوائم المالية: لم يتم إصدار القوائم المالية في وقت مناسب بعد نهاية السنة المالية 2018 و كانت هناك أي تأخيرات بالفصاح عن القوائم المالية وبصيغة غير مبررة في إصدار القوائم.

ثالثا: تحليل نتائج القوائم المالية لسنة 2019

1- الوضوح: جاءت القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 على ملاحظات توضيحية وتفسيرات كافية و عرض الأرقام والمصطلحات بشكل واضح وسهل الفهم

2- الملائمة: تحتوي القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 على معلومات محدثة ومرتبطة بالقرارات الاقتصادية للمستخدمين و تم الإفصاح عن الأحداث الهامة التي أثرت على الأداء المالي

3- القدرة على المقارنة: تتبع القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 نفس المعايير المحاسبية على مدى السنوات، و يمكن مقارنة الأرقام مع الفترات السابقة أو مع شركات مماثلة في نفس الصناعة

4- الأهمية النسبية: تم تضمين جميع البنود المالية الهامة التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 و تم استبعاد أي معلومات غير هامة

5- الموثقية: تم تدقيق القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لسنة 2019 من قبل جهة محاسبية مستقلة و تظهر القوائم المالية مدى التزام الشركة بالمعايير المحاسبية الدولية

6- توقيت اصدار القوائم المالية: لم يتم إصدار القوائم المالية في وقت مناسب بعد نهاية السنة المالية 2019 و كانت هناك أي تأخيرات بالفصاح عن القوائم المالية وبصيغة غير مبررة في إصدار القوائم.

نلاحث في الأخير ان القوائم المالية لمؤسسة ENICAB لا تعطي افصاح للقوائم المالية في الوقت المحدد بل يمكن الاطلاع عليه بعد مرور مدة من السنوات و بذلك يمكن القول ان مؤسسة ENICAB لا تطبق الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعاير الدولية.

المطلب الثاني: تحليل أجوبة المقابلة:

من خلا ذهاب الى مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة وجدت صعوبة في التواصل مع العمال و الموظيفين في البداية وكان هناك تكتم واضح من قبل المظفين الا اني استطعة إيجاد اطار في مصلحة المالية أجريت معه مقابلة وطرحت عليه بعض الأسئلة التي ستفيدني في دراسة موضوعي فكانت الأسئلة كالتالي مع إجابات الموظف في مصلحة المالية

س1:هل تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

ج1: تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يلزم الظروف المحيطة بنشاطها، مع العلم عدم توفر سوق مالي ناشط.

تحليل ج1: يبدو أن المؤسسة تلتزم بمبادئ الحوكمة بشكل مرن يتناسب مع الظروف المحيطة بها، مما يعكس فهمها العميق لأهمية هذه المبادئ وقدرتها على التكيف مع بيئتها الفريدة.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن المؤسسة تُظهر التزامًا معقولًا بمبادئ الحوكمة، مُكيفًا للظروف المحيطة بنشاطها، وذلك رغم التحديات المرتبطة بعدم توفر سوق مالي نشط.

س2:هل توفر المؤسسة كل الاليات التى تساهم في ارساء مبادئ الحوكمة؟

ج2: نعم

تحليل ج2: الإجابة المقتضبة "نعم" غير كافية لتقديم تحليل شامل وموثوق حول مدى توفر الآليات اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة.

ضرورة التفاصيل: لتقديم إجابة دقيقة وموثوقة، يجب تضمين تفاصيل وشواهد تدعم الادعاء بتوفر كل الآليات المطلوبة.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن الإجابة ج2 تفتقر إلى التفاصيل اللازمة لتقييم مدى التزام المؤسسة بتوفير الآليات الضرورية لإرساء مبادئ الحوكمة بشكل كامل وفعال.

.3ماهي الاسس التى يتم الاستناد اليها في توقيت اصدار التقارير المالية؟

ج3: يتم الاستناد على التوقيت المفروظ من الدولة سواء التقرير السنوية أو الشهرية.

تحليل ج3: بناءً على الجواب رقم 3، يمكن القول أن الإجابة ج3 تقدم نقطة بداية جيدة ولكنها تحتاج إلى تفاصيل إضافية حول الإجراءات الداخلية والآليات التي تضمن التزام المؤسسة بتوقيتات إصدار التقارير المالية كما هو مفروض من الدولة.

.4هل يوجه مجلس الادارة تعليمات للمسؤولين للالتزام بمبادئ الحوكمة؟

ج4: نعم

تحليل ج4: ينبغي تقديم تفاصيل حول كيفية توجيه مجلس الإدارة للمسؤولين، مثل أنواع التعليمات المقدمة، وتواترها، والأساليب المستخدمة لضمان الفهم والالتزام.

أمثلة عملية: دعم الإجابة بأمثلة عملية حول كيفية تطبيق هذه التعليمات وتأثيرها على ممارسات الحوكمة داخل المؤسسة.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن الإجابة ج4 تقدم تأكيدًا على وجود توجيهات من مجلس الإدارة للمسؤولين، ولكنها تحتاج إلى تفاصيل إضافية لتوضيح كيفية تطبيق هذه التوجيهات ومدى فعاليتها في ضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة.

س5: هل يوجه مجلس الادارة تعليمات للمسؤولين للالتزام بمبادئ الحوكمة؟

ج5: نعم

تحليل ج5: يجب أن تكون الإجابة أكثر تفصيلًا، توضح الآليات المستخدمة من قبل مجلس الإدارة لتوجيه المسؤولين، وكيفية ضمان الالتزام.

أمثلة عملية: دعم الإجابة بأمثلة عملية حول كيفية تطبيق هذه التعليمات وتأثيرها على ممارسات الحوكمة داخل المؤسسة.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن الإجابة ج5، بالرغم من تأكيدها على وجود توجيهات من مجلس الإدارة للمسؤولين، تحتاج إلى تفاصيل إضافية لتوضيح كيفية تنفيذ هذه التوجيهات ومدى فعاليتها في ضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة. الإجابة المثالية يجب أن تتضمن شرحًا لكيفية توجيه التعليمات، وأمثلة على السياسات المتبعة، وآليات الرقابة والتقييم لضمان الالتزام الفعلي.

س6:هل توجد هناك لجنة مختصة لمتابعة والرقابة على القوائم المالية؟

ج6: نعم، خارجية وداخلية

تحليل ج6: ينبغي تقديم تفاصيل إضافية حول كيفية عمل اللجان وآليات التنسيق بينهما، بالإضافة إلى نوعية وتواتر التقارير التي تقدمها.

أمثلة عملية: دعم الإجابة بأمثلة حول كيفية تنفيذ اللجان لمهامها وتأثيرها على جودة وشفافية القوائم المالية.

بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن الإجابة ج6 تؤكد وجود لجنتين مختصتين لمتابعة والرقابة على القوائم المالية، واحدة داخلية وأخرى خارجية. ومع ذلك، تحتاج الإجابة إلى تفاصيل إضافية لتوضيح كيفية عمل هذه اللجان ومدى فعاليتهما في ضمان دقة وشفافية القوائم المالية. يجب أن تتضمن الإجابة المثالية شرحًا لكيفية عمل اللجان، وآليات التنسيق، ونوعية التقارير التي تقدمها، وأمثلة على تأثيرها العملي.

س7: هل تمتلك المؤسسة منظومة معلوماتية حديثة تتماشى مع جميع التطورات الرقابية والمالية؟

ج7: نعم NAVISION

تحليل ج7: بناءً على هذا التحليل، يمكن القول أن الإجابة ج7 تؤكد استخدام المؤسسة لنظام معلوماتي حديث (NAVISION)، ولكنه يحتاج إلى تفاصيل إضافية لتوضيح كيفية استخدام النظام وتحسيناته الفعلية على العمليات المالية والرقابية. الإجابة المثالية يجب أن تتضمن شرحًا لكيفية استخدام NAVISION في المؤسسة، وأمثلة على التحسينات التي حققها، وأي تدريب أو دعم فني يُقدم للمستخدمين.

س8:هل تلتزم المؤسسة بما جاء به النظام المالي والمحاسبيscf ؟

ج8: نعم

تحليل ج8: يمكن القول أن الإجابة ج8 تؤكد التزام المؤسسة بما جاء به النظام المالي والمحاسبي SCF، لكنها تحتاج إلى تفاصيل إضافية لتوضيح كيفية ضمان هذا الالتزام. يجب أن تتضمن الإجابة المثالية شرحًا لآليات الالتزام، وأمثلة على ممارسات الالتزام، وأي تدريب أو دعم يُقدم لضمان الفهم والتطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية.

س9: ماهي الاستراتيجيات التى تعتمد عليها المؤسسة المتعلقة بالشفافية والافصاح للقوائم المالية؟

ج9: الإفصاح يوجد ولاكن الأسواق المالية غير موجودة على حسب الاحتياج والطلب.

تحليل ج9: يمكن القول أن الإجابة ج9 تشير إلى وجود الإفصاح المالي ولكنها تفتقر إلى تفاصيل مهمة حول الاستراتيجيات المحددة والآليات المستخدمة لتحقيق الشفافية. تحتاج الإجابة المثالية إلى تقديم تفاصيل عن الاستراتيجيات والأدوات المحددة التي تستخدمها المؤسسة لضمان الإفصاح المالي، وأمثلة على ممارسات الإفصاح، وكيفية التعامل مع التحديات المتعلقة بعدم وجود سوق مالية نشطة.

س10: ماهي معايير الشفافية والافصاح المعتمدة من قبل المؤسسة؟

ج10: الإفصاح مبدئ من مبادئ الشركة ولاكن الإفصاح يكون لجهات المختصة بغض النظر على الإفصاح للجميع.

تحليل ج10: يمكن القول أن الإجابة 10 توضح أن الإفصاح هو أحد مبادئ الشركة، ولكنه يقتصر على الجهات المختصة. تحتاج الإجابة إلى تفاصيل إضافية حول المعايير والسياسات المحددة التي تعتمدها المؤسسة لضمان الشفافية والإفصاح، وأمثلة على كيفية تطبيق هذه المعايير. الإجابة المثالية يجب أن تتضمن شرحًا للمعايير المحاسبية المستخدمة، نطاق الإفصاح، وأدوات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الالتزام بالشفافية.

س11: ماهي الاليات التي يعتمد عليها مجلس الادارة في تتبع الوضعية المالية للمؤسسة؟

ج11: التقرير ترفع دوريا لمجلس الإدارة وعند الطلب.

تحليل ج11: الإجابة 11 تقدم فكرة عامة وواضحة عن الآليات المستخدمة من قبل مجلس الإدارة لتتبع الوضعية المالية للمؤسسة، ولكنها تفتقر إلى التفاصيل المحددة حول محتوى التقارير وتردد تقديمها. الإجابة المثالية يجب أن تشمل توضيحًا للتقارير المالية المقدمة، وتردد تقديمها، وكيفية استخدامها في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

س12:هل توجد هناك استراتيجية للمؤسسة خاصة بالمساءلة والرقابة؟

ج12: نعم الرقابة الداخلية والخارجية.

تحليل ج12: يتبين أن الإجابة 12 تؤكد وجود استراتيجية للمساءلة والرقابة في المؤسسة من خلال الرقابة الداخلية والخارجية، ولكنها تفتقر إلى توضيح التفاصيل المحددة حول هذه الاستراتيجية، مما يجعل من الصعب تقييم فعاليتها بدقة. الإجابة المثالية تحتاج إلى توضيح أكثر دقة للإجراءات والسياسات المعتمدة في الرقابة الداخلية والخارجية، وكيفية تنفيذها ومتابعتها لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل فعال.

س13:ماهي الهياءات الرقابية في المؤسسة؟

ج13: لجنة تدقيق داخلية و لجنة الرقابة على التسيير

تحليل ج13: يمكن القول إن الإجابة 13 توضح وجود هيئات رقابية محددة في المؤسسة، ولكنها تفتقر إلى التفاصيل المحددة حول دور ووظيفة كل هيئة وكيفية تفاعلها مع بقية هياكل الإدارة. الإجابة المثالية تشمل توضيحًا للصلاحيات والمسؤوليات لكل هيئة رقابية، وكيفية تنسيق جهودها مع بقية هياكل الإدارة لضمان فعالية الرقابة والمساءلة داخل المؤسسة.

س14: هل الالتزام بتطبيق مبدا الافصاح والشفافية يؤثر على الافصاح الخاص بالقوائم المالية في المؤسسة؟

ج14: يؤثر.

تحليل ج14: توضح الإجابة 14 أن الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية يؤثر على الإفصاح الخاص بالقوائم المالية في المؤسسة، وهو مفهوم مهم في سياق العمل المؤسسي حيث يعزز هذا الالتزام جودة المعلومات المالية ويعمل على بناء الثقة بين أصحاب المصلحة. الإجابة تؤكد أهمية التزام المؤسسة بتحقيق المعايير الدولية للإفصاح والشفافية في إعداد ونشر القوائم المالية.

س15:هل الالتزام بإطار فعال للحوكمة يؤثر على الافصاح المالي؟

ج15: نعم

تحليل ج15: توضح الإجابة 15 أن الالتزام بإطار فعال للحوكمة يؤثر على الافصاح المالي في المؤسسة، وهذا يعكس أهمية إطار الحوكمة في تحسين جودة وشمولية الافصاح المالي وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة. تلك الالتزامات تعكس التزام المؤسسة بمعايير الحوكمة الدولية وتطبيقها في ممارساتها اليومية، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على عملية الإفصاح المالي ونوعية المعلومات التي يتم تقديمها.

س16: هل توجد هناك علاقة بين اصحاب المصالح وطريقة الافصاح عن القوائم المالية؟

ج16: نعم توجد علاقة، حيث الإفصاح يكون سنويا للدولة اما لاصحاب المصالح في أي وقت.

تحليل ج16: توضح الإجابة 16 أن هناك علاقة بين أصحاب المصالح وطريقة الإفصاح عن القوائم المالية، حيث يجب أن تتوافق طريقة الإفصاح مع احتياجات ومتطلبات أصحاب المصالح ومع متطلبات الدولة. يعكس ذلك أهمية توجيه الإفصاح المالي بشكل شامل وملائم لضمان فهمه واستخدامه بشكل فعال من قبل جميع الأطراف المعنية.

س17: هل توجد هناك علاقة بين الالتزام بمبادئ الحوكمة ومستوى الافصاح المالي في المؤسسة؟

ج17: نعم توجد علاقة بينهما.

تحليل ج17: توضح الإجابة 17 أن هناك علاقة ملحوظة بين الالتزام بمبادئ الحوكمة ومستوى الإفصاح المالي في المؤسسة، وهو ما يبرز أهمية تطوير نظام الحوكمة داخل المؤسسة لضمان تحقيق مستوى متقدم من الشفافية والمساءلة، وبالتالي تعزيز جودة الإفصاح المالي وثقة أصحاب المصلحة في المؤسسة.

س18: هل اثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في المؤسسة؟

ج18: نعم

تحليل ج18: توضح الإجابة 18 أن النظام المحاسبي المالي يؤثر بشكل ملحوظ على مستوى الإفصاح المالي في المؤسسة، وهو ما يعكس أهمية تطوير وتحسين نظام المحاسبة في المؤسسة لضمان توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة في القوائم المالية.

س19:ماهي ابرز معوقات الافصاح المالي التى تواجهها المؤسسة؟

ج19: الالتزام بالسرية المهنية وتوجهات السلطات العليا تجبرنا على عدم الإفصاح الا بتراخيص محددة.

تحليل ج19: يُظهر تحليل الإجابة 19 أن هناك عدة معوقات قانونية وتنظيمية تحد من قدرة المؤسسة على الإفصاح المالي بحرية، ويشير الجواب إلى أهمية التوافق مع هذه التوجهات وضرورة الحصول على التراخيص المناسبة قبل الإفصاح.

س20:ماهي ابرز معوقات التى تحد من الالتزام بقواعد الحوكمة في المؤسسة

ج20: ليس لدينا سوق مالي الذي يدفع المؤسسة للالتزام بقواعد الحوكمة

تحليل ج20: توضح الإجابة 20 أن غياب سوق مالي نشط يُعتبر عائقًا رئيسيًا يحد من الالتزام بقواعد الحوكمة في المؤسسة، ويشير هذا إلى ضرورة تطوير بيئة مالية تشجع على الالتزام بمعايير الحوكمة وتعزز دور المراقبة الخارجية والضغط الخارجي لتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في المؤسسات.

س21: ماهو تقييمكم لمستوى الافصاح ومدى تأثره بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

ج21: يعتبر الإفصاح غير كافي وفي جميع المؤسسات الجزائرية.

تحليل ج21: ظهر تقييم الإفصاح كغير كافٍ في المؤسسات الجزائرية وضرورة تحسين مستوى الإفصاح وتطبيق مبادئ الحوكمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة المالية والمؤسسية.

من خلال

المبحث الثالث: الإجابة عن الفرضيات و اسقاطها على المؤسسات الجزائرية و الربط بين الحوكمة و الإفصاح

من خلال هذه الخطوات، يمكن للباحثين تقديم إجابات شاملة وموثوقة عن الفرضيات المحددة، مما يسهم في تطوير المعرفة وتقديم إسهامات مهمة في المجال الدراسة المتمثلة في دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة.

المطلب الأول: الإجابة على فرضيات الدراسة:

انطلاقا من ماستنتجناه من المقابلة التي قمنا بها في مؤسسة صنع الكوابل بسكرة وتحليل عميق للاجوبة التي استخلصنها من جراء مقابلتنا استطعنا الإجابة على التسائلات المطروح لحل مشكلة الدراسة في مايلي:

الإجابة على التسائل الأول: هل تلتزم مؤسسة الكوابل بمبادئ الحوكمة ؟

من خلال أسئلة المقابلة يمكن القول ان المؤسسة صنع الكوبل بسكرة تلزم بمبادء الحوكمة ولكن لا يمكن الاطلاع على الإفصاح المالي الا بعد مرور سنوات من صدورها.

ومنها نقبل الفرضية الدراسة لا تلتزم مؤسسة صنع الكوابل بمادئ الحوكمة.

الإجابة على التسائل الثاني: هل اثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل؟

من خلال أسئلة المقابلة يمكن القول ان هناك اثر لنظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل

ومنه نقبل الفرضية البديلة يؤثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل

الإجابة على التسائل الثالث: من خلال أسئلة المقابلة يمكن القول انه توجد هناك علاقة بين مبادئ الحوكمة ومستوى الافصاح المالي في مؤسسة الكوابل.

من خلال الإجابة على التسائلات الفرعية يمكن القول ان مؤسسة صناعة الكواب بسكرة تلتزم بمبادئ الحوكة اما عن الإفصاح فهناك افصاح نسبي وتفتقر الى الإفصاح التام.

المطلب الثاني :اسقاط على الحالة العامة للمؤسسات في الجزائر

ان الحوكمة والإفصاح في المؤسسات الجزائرية يمثل جوانب مهمة في ضمان شفافية العمليات المالية والإدارية وتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، ويمكن توضيح هذا الربط عبر النقاط التالية:

الفرع الاول: المسؤولية القانونية والمعايير الدولية:

تعتبر مبادئ الحوكمة السليمة جزءًا أساسيًا من التشريعات والمعايير الدولية المعترف بها في مجال الإفصاح المالي.

في الجزائر، يمكن أن توجه المبادئ واللوائح المتعلقة بالحوكمة الشركات لتطوير إطارات الإفصاح السليمة وفقًا للمعايير الدولية.

الفرع الثاني: تعزيز الشفافية والمصداقية:

من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، يمكن للمؤسسات الجزائرية تحسين مستوى الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي والتقارير السنوية.

يمكن أن تشمل هذه المبادئ توفير معلومات مفصلة ودقيقة حول الأداء المالي والعمليات الرئيسية وهياكل الحوكمة.

الفرع الثالث:تحسين عمليات الرقابة والمراقبة:

تسهم ممارسات الحوكمة القوية في تعزيز عمليات الرقابة والمراقبة داخل المؤسسات، مما يسهم في زيادة مستوى الإفصاح والمساءلة.

من خلال فرضية الحوكمة، يمكن للجهات المعنية بالرقابة أن تتبع وتقيم جودة الإفصاح والتزام المؤسسة بالمعايير واللوائح.

الفرع لرابع:بناء الثقة وتعزيز الاستثمار:

يعتبر الالتزام بمبادئ الحوكمة وتحقيق مستويات مرتفعة من الإفصاح الشفاف عاملًا أساسيًا في بناء الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.

الثقة المبنية على ممارسات الحوكمة الجيدة والإفصاح الشفاف يمكن أن تسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز نمو الاقتصاد.

بشكل عام، يمثل تناغم بين مبادئ الحوكمة وجودة الإفصاح المالي في المؤسسات الجزائرية نسبيا و مطبق في المؤسسات العمومية على خلاف المؤسسات الخاصة التي فيها نوع من التكتم على الإفصاح المالي في وجود الحوكمة ويجب استخدام اليات لمحاولة تطبيقها في المؤسسات الخاصة لانها أساسًا هامًا لضمان الشفافية والمصداقية في البيئة الاقتصادية والمالية، وبناء جسور قوية بين المؤسسات وأصحاب المصلحة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الحوكمة و الإفصاح

ان العلاقة بين الحوكمة والإفصاح يمثل أحد المطالب الرئيسية في بيئة الأعمال، حيث يشكل الحوكمة القوية أساسًا أساسيًا للإفصاح الفعّال والشفاف في المؤسسات. يمكن توضيح هذا الربط من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعزيز الشفافية والمساءلة:

تسعى مبادئ الحوكمة إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، وهذا يعني كشف المعلومات المالية والإدارية بطريقة واضحة ومفهومة لجميع أصحاب المصلحة.

من خلال تحقيق الشفافية والمساءلة، يتم تعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء والموردين والمجتمع بأسره، مما يسهم في تعزيز صورة المؤسسة وجاذبيتها.

الفرع الثاني:تطوير هياكل الحوكمة لتحسين الإفصاح:

تُعتبر هياكل الحوكمة القوية أداة أساسية لضمان وتعزيز جودة الإفصاح. فعندما تكون هناك هياكل حوكمية فعّالة ومتميزة، يمكن للمؤسسة تطوير سياسات وإجراءات تعزز جودة الإفصاح المالي والإداري.

الفرع الثالث:الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية:

تشكل الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية جزءًا هامًا من هياكل الحوكمة، وتسهم في تحسين جودة الإفصاح عن طريق مراجعة العمليات والإجراءات المالية والإدارية وضمان التزامها بالمعايير واللوائح المعمول بها.

الفرع الرابع: تحقيق التوافق مع المعايير الدولية:

يُعد التوافق مع المعايير الدولية للحوكمة والإفصاح أمرًا أساسيًا لتعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، وتوفير بيئة مالية مستقرة وجاذبة للاستثمار.

من خلال هذه النقاط، يصبح واضحًا أن الحوكمة والإفصاح لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، بل يعملان سويًا كأدوات أساسية لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان شفافية ونزاهة العمليات المالية والإدارية.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثالث الذي قمنا فيه بدراسة تطبيقية ميدانية بمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية اونيكا ببسكرة كعينة دراسات من الواقع الجزائري تبين لنا فيها الاخير ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تطبق مبادئ الحكومة تطبيقا غير كافي وهذا يرجع الى اسباب عديدة داخلية وخارجية.

اما بالنسبه للداخلية فان المؤسسة في غنى عن الافصاح المحاسبي والمالي لكل الجمهور وذلك لان المؤسسة لا ترى فائدة ملحة للكشف عن المعلومات المالية والغير مالية خصوصا انه لا توجد اسواق مالية ناشطة ومعظم ديونها تكون من المؤسسات المالية من (البنوك التجارة الجزائرية فقط)

اما بالنسبة للخارجية لا يوجد الزام من طرف الدولة على الكشف التقارير المالية الا في السجل التجاري سنويا او مصالح الضرائب.

خـــــــاتمـــــة

خاتمة:

ختامًا، يمكن القول إن الحوكمة تلعب دورًا بارزًا في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والمساهمين والأطراف المعنية الأخرى. من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل صحيح، يمكن للشركات تحقيق مزايا عديدة مثل تقليل المخاطر وتعزيز الأداء وتحسين الوصول إلى الأسواق المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وفي سياق دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة، يمكن رؤية تأثير الحوكمة على عملية الإفصاح المالي للشركة. من خلال تبني مبادئ الحوكمة والالتزام بها، يمكن للمؤسسة تعزيز جودة الإفصاح المالي وتحسين شفافيتها وموضوعيتها، مما يؤدي في النهاية إلى بناء ثقة أكبر مع الجمهور والمستثمرين.

بهذا الشكل، يمكن القول إن تعزيز الحوكمة يعد عاملا أساسيا لتعزيز الإفصاح المالي في المؤسسات الاقتصادية، وهو مفتاح لبناء بيئة عمل مستدامة وقائمة على المبادئ الأخلاقية والشفافية.

النتائج:

من خلال النتائج المتوصل اليها من تحليل أسئلة المقابلة التي قمنا بها على مؤسسة صنع الكوابل بسكرة ارتئينا ان نعمم هذه النتائج وبصفة عامة على المؤسسات الجزائرية بصفتها لها بيئة مشتركة .

- توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح المالي، وأن

آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية يمثلان أحد الركائز للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة،

وهذه النتائج تم استخلاصها من التحليلات السابقة ومنه تتمثل خلاصة القول أن آليات حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على الشركات التي أحسنت تطبيقها والعكس صحيح أما بالنسبة لكيفية الاستفادة من هذا النظام هو المحافظة على تطبيق بنوده وتجنب معوقاته

- الأثر المباشر من تطبيق آليات حوكمة الشركات هو إعادة الثقة المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلوما

بإعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر.

- التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات يضمنه مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بتطبيق حوكمة الشركات، ولكل دوره ومسؤولياته في ممارسة الإدارة والرقابة ومن ثم رفع الأداء.

الاقتراحات:

._ الزام المؤسسات الجزائرية ولا سيما الخاصة منها باعداد القوائم المالية وفق أسس و قواعد دولية والافصاح عنها

- ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات فمن خلالها تكتسب المؤسسات الاقتصادية والغير الاقتصادية تقدمها واستمراريتها، وكذا اكتساب الأطراف المعنية لثقة و المصداقية.

- تنظيم دورات تدريبية منتظمة للموظفين على أهمية الإفصاح المالي وممارسات الحوكمة الجيدة.

_ إعداد تقارير مالية دورية تتسم بالشفافية والدقة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية.

_ التأكد من الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالحوكمة والإفصاح المالي.

_ تنظيم مراجعات دورية لتقييم فعالية سياسات الحوكمة والإفصاح المالي.

افاق الدراسة :

دراسة دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية تعتبر موضوعًا مهمًا وحيويًا في مجال الإدارة المالية والمحاسبية. تتضمن هذه الدراسة العديد من الآفاق والمواضيع التي يمكن دراستها مستقبلاً، ومنها:

تأثير الحوكمة الجيدة على شفافية التقارير المالية:

دراسة كيفية تأثير سياسات الحوكمة على وضوح ودقة التقارير المالية.

تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح المالي وممارسات الحوكمة.

دور مجلس الإدارة في تعزيز الإفصاح المالي:

دراسة تأثير تنوع وخبرة مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المالي.

تقييم دور اللجان المتخصصة (مثل لجنة التدقيق) في تحسين الإفصاح المالي.

تأثير الحوكمة على تقليل الاحتيال المالي والتلاعب:

دراسة دور الحوكمة في تقليل احتمالات الاحتيال المالي والتلاعب في البيانات المالية.

تحليل حالات احتيال مالي وكيف ساهمت ضعف الحوكمة في حدوثها.

التكنولوجيا والحوكمة: دور التكنولوجيا في تعزيز الإفصاح المالي:

دراسة كيفية استخدام التكنولوجيا (مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي) في تحسين شفافية الإفصاح المالي.

تحليل تأثير الأدوات التكنولوجية على سرعة ودقة التقارير المالية.

قـائمة المراجــع

الكتب

01 ابراهيم ,ج .ا .(2014) .*الافصاح المالي أثره و أهميته في نمو الاعمال التجارية العربية داخل البلاد الاجنبية* .عمان :دار غيداء للنشرو التوزيع.

02 أمين ,ا,.و أحمد .(2006) .,*نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي* .مصر :دار الجامعية مصر.

03 بلبع ,م .ع .(2016) .*حوكمة الشركات و دورها في مواجهة الاختلالات الادارية و المالية* .مصر : منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

04 بلواضح ,ف .(25 02 ,2018) .حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الافصاح المحاسبي وجودة التقرير المالية لغرض ادارة المخاطر .*دراسة تجربة ان سي أ رويبة في مجال حوكمة المؤسسات*.03 .

05 رباق ,ك .ا .(2020) .حوكمة الادارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي . مصر :المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية.

06 رضوان ,ح .ح & .,نزار ,ف .ا .(2009) .*مبادئ المحاسبة المالية القياس و الافصاح في القوائم المالية* .الاردن :اثراء للنشر و التوزيع.

07 طارق ,ن .م .(2019) .*الادارة الراشدة والحوكمة* .القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

08 علي ,ا .ز & .,محمد ,ح .ع .(2009) .*مبادئ و ممارسات حوكة الشركات* .مصر :المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

09 فرج ,ش .(2017) .*الحوكمة و التنمية في الوطن العربي* .مصر :المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية.

10 كتوش ,ع .(2011) .*المحاسبة العامة أصول و مبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المالي* . الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

11 مدحت ,م .ا .(2015) .*الحوكمة الراشدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة* .القاهرة :المجموعة العربية للتدريب و النشر.

المقالات

01 احمد , ح. (2020). العوامل المؤثرة على الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية. مجلة المدير الجزائر, 02،07

02 أحمد ,ح .(2020) .العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة ."مجلة المدبر.(02)07 .

03 بن يوسف ,م .,و بن مسعود ,آ .(2021) .أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي .*مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة*.(1)*4* ,

04 توايتية ,ا & .,بلغول ,ه .(2020) .دور مبادئ حوكمة الشركات في الافصاح عن القوائم المالية – دراسة حالة الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز –أم البواقي .*مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية*.(01)*05* ,

05 حاج ,ق .ق .(2019) .دور لجان التدقيق في تفعيل الحوكمة لتعزيز الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .*مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة*.(01)*02* ,

06 حبشي ,م & .,طواتي ,ه .س .(2021) .تقييم الافصاح كأحد مبادئ الحوكمة من خلال قياس و تقييم الاداء المالي في مجمع صيدال خلال الفترة .2019-2017*مجلة الدراسات الاقتصادية* , *15*(02).

07 محمد ,ا .ع .,فتحي ,ب & .,محمد ,ا .ض .(2020) .معوقات الافصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ضل البيئة الجزائرية .*مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية*.(1)*6* ,

08 محمد ,ا .ع .,مصطفى ,ع & .,محمد ,ا .ض .(2021) .قواعد الافصاح وفق SCFومدى كفايته في التقارير المالية لشركات المدرجة والغير مدرجة في برصة الجزائر .*مجلة المقريزي لدراسات الاقتصادية المالية*.(2)*5* ,

09 محمد ,ع .ج & .,محمد ,ب .(2020) .مقومات تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وتأثير ذلك على الافصاح المحاسبي .*مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية*.(02)*07* ,

10 محمد ,ل .ع .(2019) .مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة .*مجلة نور للدراسات الاقتصادية*.

11 مومن ,ي .(2021) .مقومات حوكمة الشركات في الجزائر .*مجلة القانون*.(02)*10* ,

محاضرات

01 أسماء ,ك .(2019) .محاضرات في حوكمة الشركات .قالمة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة 8ماي 1945قالمة.

02 الشيخ ,ت .ب .(2022) .محاضرات في حوكمة الشركات .قالمة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة 8ماي 1945قالمة.

المذكرات

01 إلهام ,س .(2016) .أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية .*دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية* .سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير :جامعة فرحات عباس سطيف .1

02 امينة ,ف .(2014) .دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر .SBF250*أطروحة دكتورا مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث* .عنابة ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة باجي مختار–عنابة.–

03 بن زاف ,ل .(2019) .دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية .–*اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* .بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة محمد خيضر بسكرة.

04 حكيم ,م & .,عبدالمالك ,ز .(2017) .دور الافصاح المحاسبي في ارساء حوكمة الشركات دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات–تبسة .–*مذكرة لنيل شهادة ماجستير* .تبسة ,كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير :جامعة العربي التبسي –تبسة.

05 دليلة ,د .(2019) .أثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر .*أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم* .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير :جامعة ورقلة.

06 طالب ,ن & ,.مروش ,ص .(2023) .أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية .*دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل* .جيجل ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة محمد الصديق بن يحي.

07 مجدي ,أ .ا .(2010) .الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبة الدولية دراسة ميدنية على الشركة السعودية سابك .*رسالة ماجستير* .الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الملاحق

الملحق رقم 01 : القوائم المالية لسنة 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	41 983 425,28	41 863 032,28	120 393,00	188 643,00
Immobilisations corporelles				
Terrains	37 098 639,12		37 098 639,12	37 098 639,12
Bâtiments	2 198 870 548,47	1 526 682 294,92	672 188 253,55	721 223 594,57
Autres immobilisations corporelles	3 526 051 939,51	3 188 271 818,30	337 780 121,21	445 121 130,94
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	10 953 266,56		10 953 266,56	12 189 843,42
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	225 335 811,38		225 335 811,38	322 406 061,44
Impôts différés actif	206 254 130,77		206 254 130,77	246 393 385,30
TOTAL ACTIF NON COURANT	6 246 547 761,09	4 756 817 145,50	1 489 730 615,59	1 784 621 297,79
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	3 745 141 525,26	218 809 237,79	3 526 332 287,47	3 671 741 816,73
Créances et emplois assimilés				
Clients	737 859 373,57	59 081 665,27	678 777 708,30	2 342 202 200,61
Autres débiteurs	92 226 634,26		92 226 634,26	32 848 714,41
Impôts et assimilés	154 481 572,18		154 481 572,18	171 287 569,98
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 492 491 437,38		1 492 491 437,38	851 328 647,29
TOTAL ACTIF COURANT	6 222 200 642,65	277 890 903,06	5 944 309 639,59	7 069 408 949,02
TOTAL GENERAL ACTIF	12 468 748 303,74	5 034 708 048,56	7 434 040 255,18	8 854 030 246,81

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: ENICAB

ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 224 728 430,28	4 224 728 430,28
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	131 126 135,36	1 041 812 517,20
Autres capitaux propres - Report à nouveau	198 048 056,29	(-843 764 461,05)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**5 563 902 621,93**	**5 432 776 486,43**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	325 500 698,00	310 504 159,00
TOTAL II	**325 500 698,00**	**310 504 159,00**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 155 815 398,22	1 911 940 169,83
Impôts	10 334 311,80	438 804 295,81
Autres dettes	378 487 225,23	662 893 580,69
Trésorerie passif		97 111 555,05
TOTAL III	**1 544 636 935,25**	**3 110 749 601,38**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	7 434 040 255,18	8 854 030 246,81

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise: ENICAB

ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE

Activité: FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2017		2016	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		4 838 428 151,34		10 381 227 807,68
	Prestations de services				68 368,00
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés		60 669,93			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			4 838 367 481,41		10 381 296 175,68
Production stockée ou déstockée		40 240 706,64		1 132 052 110,65	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			4 798 126 774,77		9 249 244 065,03
Achats de marchandises vendues		8 834 878,00			
Matières premières		2 958 098 724,89		5 316 840 241,87	
Autres approvisionnements		723 053 707,79		1 205 112 358,53	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services		124 000,00			
Autres consommations		57 091 976,27		78 424 934,91	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	27 558 188,60		40 476 284,97	
	Entretien, réparations et maintenance	23 676 249,40		36 848 231,83	
	Primes d'assurances	29 497 246,10		28 639 740,12	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	24 259 677,70		19 454 578,07	
	Publicité	8 662 389,36		4 357 230,80	
	Déplacements, missions et réceptions	11 329 193,06		10 357 631,67	
Autres services		35 557 506,94		25 549 257,67	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		3 907 743 738,11		6 766 060 490,44	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			890 383 036,66		2 483 183 574,59

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	543 720 649,88		715 027 456,80	
Impôts et taxes et versements assimilés	56 461 372,19		112 865 780,48	
IV-Excédent brut d'exploitation		290 201 014,59		1 655 290 337,31
Autres produits opérationnels		10 830 924,57		3 779 552,75
Autres charges opérationnelles	10 910 466,83		11 397 130,87	
Dotations aux amortissements	375 001 841,98		377 948 319,71	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		347 137 727,36		121 708 086,14
V-Résultat opérationnel		262 257 357,71		1 391 432 525,62
Produits financiers		12 067 979,71		16 579 108,17
Charges financières	103 059 947,53		185 436 175,71	
VI-Résultat financier	90 991 967,82		168 857 067,54	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		171 265 389,89		1 222 575 458,08
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			131 758 908,38	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	40 139 254,53		49 004 032,50	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		131 126 135,36		1 041 812 517,20

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:15/05/2024 9:50

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		7 415 279 411,54	9 913 824 833,80
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-6 646 994 680,25	-9 159 752 151,15
Intérêts et autres frais financiers payés		21 518 682,93	129 377 628,87
Impôts sur les résultats payés		-129 428 566,04	
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**-19 806,47**	**326 452,87**
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		660 355 041,71	883 776 764,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-6 747 339,21	41 346 689,53
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**653 607 702,50**	**925 123 453,92**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-39 932 937,13	-24 954 607,19
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		11 924 570,52	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-2 000 000,00	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		97 490 250,00	7 866 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		17 184 759,32	8 182 316,95
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**84 666 642,71**	**-8 906 290,24**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**738 274 345,21**	**916 217 163,68**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**754 217 092,17**	**-95 493 633,89**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**1 492 491 437,38**	**754 217 092,24**
Variation de la trésorerie de la période		**738 274 345,21**	**849 710 726,13**
Rapprochement avec le résultat comptable		**607 148 209,85**	**-192 101 791,07**
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			66 506 437,55

الملحق رقم: 02 القوائم المالية لسنة 2018

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42 335 425,28	41 927 565,61	407 859,67	120 393,00
Immobilisations corporelles				
Terrains	37 098 639,12		37 098 639,12	37 098 639,12
Bâtiments	2 198 870 548,47	1 575 717 635,97	623 152 912,50	672 188 253,55
Autres immobilisations corporelles	3 218 823 897,82	2 907 097 422,60	311 726 475,22	337 780 121,21
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	23 242 769,82		23 242 769,82	10 953 266,56
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 741 388,29		2 741 388,29	225 335 811,38
Impôts différés actif	182 841 879,49		182 841 879,49	206 254 130,77
TOTAL ACTIF NON COURANT	5 705 954 548,29	4 524 742 624,18	1 181 211 924,11	1 489 730 615,59
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 668 731 569,34	218 809 237,79	4 449 922 331,55	3 526 332 287,47
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 187 281 232,11	62 175 129,02	1 125 106 103,09	678 777 708,30
Autres débiteurs	18 958 094,56		18 958 094,56	92 226 634,26
Impôts et assimilés	124 723 013,90		124 723 013,90	154 481 572,18
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 323 746 199,34		1 323 746 199,34	1 492 491 437,38
TOTAL ACTIF COURANT	7 323 440 109,25	280 984 366,81	7 042 455 742,44	5 944 309 639,59
TOTAL GENERAL ACTIF	13 029 394 657,54	4 805 726 990,99	8 223 667 666,55	7 434 040 255,18

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 224 728 430,28	4 224 728 430,28
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	322 244 654,69	131 126 135,36
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 004 383 147,08	198 048 056,29
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**6 561 356 232,25**	**5 563 902 621,93**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	223 274 341,98	325 500 698,00
TOTAL II	**223 274 341,98**	**325 500 698,00**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	994 334 365,34	1 155 815 398,22
Impôts	65 759 754,94	10 334 311,80
Autres dettes	243 242 658,01	378 487 225,23
Trésorerie passif	135 700 314,03	
TOTAL III	**1 439 037 092,32**	**1 544 636 935,25**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**8 223 667 666,55**	**7 434 040 255,18**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/18 au 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)	2017 DEBIT (en Dinars)	2017 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			6 195 222,50		
Production vendue	Produits fabriqués		7 066 326 119,71		4 838 428 151,34
	Prestations de services		1 560 000,00		
	Vente de travaux				
Produits annexes			12 497 597,18		
Rabais, remises, ristournes accordés		176 784 321,81		60 669,93	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			6 909 794 617,58		4 838 367 481,41
Production stockée ou déstockée		545 925 429,27		40 240 706,64	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			6 363 869 188,31		4 798 126 774,77
Achats de marchandises vendues		3 984 331,26		8 834 878,00	
Matières premières		5 116 623 112,78		2 958 098 724,89	
Autres approvisionnements		91 452 673,46		723 053 707,79	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services				124 000,00	
Autres consommations		59 966 255,40		57 091 976,27	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	11 437 336,87		27 558 188,60	
	Entretien, réparations et maintenance	9 082 388,17		23 676 249,40	
	Primes d'assurances	28 030 292,36		29 497 246,10	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	16 567 382,43		24 259 677,70	
	Publicité	2 597 860,26		8 662 389,36	
	Déplacements, missions et réceptions	6 201 455,21		11 329 193,06	
Autres services		25 605 170,45		35 557 606,94	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		5 371 548 258,64		3 907 743 738,11	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			992 320 929,67		890 383 036,66

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/18 au 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	564 418 529,39		543 720 649,88	
Impôts et taxes et versements assimilés	69 791 764,28		56 461 372,19	
IV-Excédent brut d'exploitation		358 110 636,00		290 201 014,59
Autres produits opérationnels		118 556 698,45		10 830 924,57
Autres charges opérationnelles	11 729 982,81		10 910 466,83	
Dotations aux amortissements	186 478 750,49		375 001 841,98	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		163 428 775,46		347 137 727,36
V-Résultat opérationnel		441 887 376,61		262 257 357,71
Produits financiers		17 145 952,34		12 067 979,71
Charges financières	60 134 190,78		103 059 947,53	
VI-Résultat financier	42 988 238,44		90 991 967,82	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		398 899 138,17		171 265 389,89
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	53 242 232,00			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	23 412 251,28		40 139 254,53	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		322 244 654,89		131 126 135,36

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:15/05/2024 9:51

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		9 086 643 116,19	7 415 279 411,54
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-8 054 825 919,80	-6 646 994 680,25
Intérêts et autres frais financiers payés		-43 366 903,38	21 518 682,93
Impôts sur les résultats payés		-6 000,00	-129 428 566,04
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**-1 423 991 955,24**	**-19 806,47**
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-435 547 662,23	660 355 041,71
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-116 812,37	-6 747 339,21
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-435 664 474,60**	**653 607 702,50**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-93 753 637,62	-39 932 937,13
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			11 924 570,52
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-150 000,00	-2 000 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		221 999 978,60	97 490 250,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		3 122 581,55	17 184 759,32
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**131 218 922,53**	**84 666 642,71**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-304 445 552,07**	**738 274 345,21**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**1 492 491 437,38**	**754 217 092,17**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**1 188 045 885,31**	**1 492 491 437,38**
Variation de la trésorerie de la période		**-304 445 552,07**	**738 274 345,21**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-626 690 206,96**	**607 148 209,85**

الملحق رقم: 03 القوائم المالية لسنة 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	42 335 425,28	41 997 965,61	337 459,67	407 859,67
Immobilisations corporelles				
Terrains	8 389 680 000,00		8 389 680 000,00	37 098 639,12
Bâtiments	2 218 384 636,77	1 624 752 977,02	593 631 659,75	623 152 912,50
Autres immobilisations corporelles	3 183 084 013,99	2 930 845 814,08	252 238 199,91	311 726 475,22
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	35 156 379,88		35 156 379,88	23 242 769,82
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	6 886 831,59		6 886 831,59	2 741 388,29
Impôts différés actif	144 859 571,74		144 859 571,74	182 841 879,49
TOTAL ACTIF NON COURANT	**14 020 386 859,25**	**4 597 596 756,71**	**9 422 790 102,54**	**1 181 211 924,11**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 080 512 282,92	249 115 724,09	5 831 396 558,83	4 449 922 331,55
Créances et emplois assimilés				
Clients	614 317 133,67	84 571 139,09	529 745 994,58	1 125 106 103,09
Autres débiteurs	33 728 833,78		33 728 833,78	18 958 094,56
Impôts et assimilés	345 728 809,13		345 728 809,13	124 723 013,90
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	313 419 539,18		313 419 539,18	1 323 746 199,34
TOTAL ACTIF COURANT	**7 387 706 598,68**	**333 686 863,18**	**7 054 019 735,50**	**7 042 455 742,44**
TOTAL GENERAL ACTIF	**21 408 093 457,93**	**4 931 283 619,89**	**16 476 809 838,04**	**8 223 667 666,55**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 000007024226959

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	1 010 000 000,00	1 010 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 338 963 757,86	4 224 728 430,28
Ecart de réévaluation	8 352 581 360,88	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	216 835 180,52	322 244 654,89
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 004 383 147,08	1 004 383 147,08
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**14 922 763 446,34**	**6 561 356 232,25**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	232 446 680,51	223 274 341,98
TOTAL II	**232 446 680,51**	**223 274 341,98**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	325 890 182,62	994 334 365,34
Impôts	59 725 663,88	65 759 754,94
Autres dettes	122 446 105,74	243 242 658,01
Trésorerie passif	813 537 758,95	135 700 314,03
TOTAL III	**1 321 599 711,19**	**1 439 037 092,32**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**16 476 809 838,04**	**8 223 667 666,55**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			1 349 990,40		6 195 222,50
Production vendue	Produits fabriqués		4 071 070 756,95		7 066 326 119,71
	Prestations de services		780 000,00		1 560 000,00
	Vente de travaux				
Produits annexes			6 777 611,28		12 497 597,18
Rabais, remises, ristournes accordés		74 527 880,61		176 784 321,81	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			4 005 450 478,02		6 909 794 617,58
Production stockée ou déstockée			208 652 280,26	545 925 429,27	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			4 214 102 758,28		6 363 869 188,31
Achats de marchandises vendues		1 054 810,86		3 984 331,26	
Matières premières		3 095 879 261,59		5 116 623 112,78	
Autres approvisionnements		53 177 598,08		91 452 673,46	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		51 484 674,68		59 966 255,40	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats			517 657,96		
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	6 575 750,00		11 437 336,87	
	Entretien, réparations et maintenance	5 870 495,64		9 082 388,17	
	Primes d'assurances	29 729 259,39		28 030 292,36	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 979 539,14		16 567 382,43	
	Publicité	222 366,00		2 597 860,25	
	Déplacements, missions et réceptions	4 846 391,84		6 201 455,21	
Autres services		25 250 769,96		25 605 170,45	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		3 278 553 259,22		5 371 648 258,64	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			935 549 499,06		992 320 929,67

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	383 331 164,38		564 418 529,39	
Impôts et taxes et versements assimilés	44 991 829,61		69 791 764,28	
IV-Excédent brut d'exploitation		507 226 505,07		358 110 636,00
Autres produits opérationnels		1 275 048,50		118 556 698,45
Autres charges opérationnelles	12 511 954,73		11 729 982,81	
Dotations aux amortissements	192 533 997,20		186 478 750,49	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 152 394,19		163 428 775,46
V-Résultat opérationnel		342 607 995,83		441 887 376,61
Produits financiers		4 492 029,47		17 145 952,34
Charges financières	36 764 379,03		60 134 190,78	
VI-Résultat financier	32 272 349,56		42 988 238,44	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		310 335 646,27		398 899 138,17
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	55 518 158,00		53 242 232,00	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	37 982 307,75		23 412 251,28	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		216 835 180,52		322 244 654,89

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 0 0 7 0 2 4 2 2 6 9 5 9

Désignation de l'entreprise:	ENICAB
	ENTREPRISE DES INDUSTRIES DU CABLE
Activité:	FABRICATION ET COMMERCIALISATION DES CABLES D'ENERGIE
Adresse:	ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	383 331 164,38		564 418 529,39	
Impôts et taxes et versements assimilés	44 991 829,61		69 791 764,28	
IV-Excédent brut d'exploitation		507 226 505,07		358 110 636,00
Autres produits opérationnels		1 275 048,50		118 556 698,45
Autres charges opérationnelles	12 511 954,73		11 729 982,81	
Dotations aux amortissements	192 533 997,20		186 478 750,49	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 152 394,19		163 428 775,46
V-Résultat opérationnel		342 607 995,83		441 887 376,61
Produits financiers		4 492 029,47		17 145 952,34
Charges financières	36 764 379,03		60 134 190,78	
VI-Résultat financier	32 272 349,56		42 988 238,44	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		310 335 646,27		398 899 138,17
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	55 518 158,00		53 242 232,00	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	37 982 307,75		23 412 251,28	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		216 835 180,52		322 244 654,89

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ENICAB

ZONE INDUSTRIELLE BP131 RP131 BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024226959

EDITION_DU:15/05/2024 9:51

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 823 519 895,79	9 086 643 116,19
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-6 744 471 399,54	-8 054 825 919,80
Intérêts et autres frais financiers payés		-28 053 858,20	-43 366 903,38
Impôts sur les résultats payés			-6 000,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		**-504 795 329,62**	**-1 423 991 955,24**
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-1 453 800 691,57	-435 547 662,23
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 274 578,66	-116 812,37
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**-1 452 526 112,91**	**-435 664 474,60**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-55 785 189,67	-93 753 637,62
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-236 523 758,00	-150 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		232 001 648,00	221 999 978,60
Intérêts encaissés sur placements financiers			3 122 581,55
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-60 307 299,67**	**131 218 922,53**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-170 015 937,48	
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-170 015 937,48**	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-1 682 849 350,06**	**-304 445 552,07**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 188 045 886,31	1 492 491 437,38
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-500 118 219,77	1 188 046 885,31
Variation de la trésorerie de la période		**-1 688 164 105,08**	**-304 445 552,07**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-1 904 999 285,60**	**-626 690 206,96**
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		5 314 755,02	

الملحق رقم:04 طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00195/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: مؤسسة صناعات الكوابل –بسكرة-

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- تمامي صابر

المسجلون بـ: قسم العلوم الاقتصادية
بالسنة: ثانية ماستر اقتصاد المؤسسة
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:

"" دور الحوكمة في تعزيز الافصاح المالي للمؤسسة الاقتصادية""

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-02-25

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Directeur des Ressources Humaines
DELMESSOUS Walid

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الملحق رقم: 05 أسئلة المقابلة

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الطالب: تمامي محمد صابر
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات
المستوى: السنة الثانية ماستر

الموضوع : طلب معلومات للمساعدة في انجاز مذكرة ماستر اكاديمي

سيدي الكريم/ "إطار في مصلحة الكابل (ENICAB)"

لي عظيم الشرف أن اتقدم إلى سيادتكم السامية بطلبي هذا و المتمثل في الحصول على المعلومات اللازمة للمساعدة في إنجاز مذكرة بعنوان:

دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة

إشراف الاستاذ الدكتور: لحسن دردوري

لذا يرجى من سيادتكم تقديم يد المساعدة لإتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة آملين منكم توخي الدقة و الموضوعية و الشفافية لما له من أثر إيجابي في إنجاح هذا البحث و نحيطكم علما بأن المعلومات المقدمة من طرفكم ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

و لكم مني جزيل الشكر و فائق الاحترام و التقدير على تعاونكم.

-

أسئلة المقابلة

1. هل تلتزم المؤسسة بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة على الأقل في الجوانب المتعلقة بنشاطها من أهم عدم توفر سوق مالي نشط

2_هل توفر المؤسسة كل الاليات التي تساهم في ارساء مبادئ الحوكمة؟

نعم

3. ماهي الاسس التي يتم الاستناد اليها في توقيت اصدار التقارير المالية؟

يتم الاستناد على ما هو معمول به في الدولة سواء القوانين الداخلية أو الدولية

4. هل يوجه مجلس الادارة تعليمات للمسؤولين للالتزام بمبادئ الحوكمة؟

نعم

هل يوجه مجلس الادارة تعليمات للمسؤولين للالتزام بمبادئ الحوكمة؟

نعم

6. هل توجد هناك لجنة مختصة لمتابعة والرقابة على القوائم المالية؟

نعم خارجي وداخلي

7_هل تمتلك المؤسسة منظومة معلوماتية حديثة تتماشى مع جميع التطورات الرقابية والمالية؟

نعم NAVISION

8_هل تلتزم المؤسسة بما جاء به النظام المالي والمحاسبي scf؟

نعم

9_ماهي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة المتعلقة بالشفافية والافصاح للقوائم المالية؟

الإفصاح يوجد ~~معنا~~ أن البراءة كالتي توجد في الذهب ~~تعتمد~~ على قسم المستثمرين

10_ماهي معايير الشفافية والافصاح المعتمدة من قبل المؤسسة؟

الافصاح يكون حسب مبادئ الشركة ولكن الافصاح يكون بالجهات المختصة بعض الشيء عن الافصاح العام

11_ماهي الاليات التي يعتمد عليها مجلس الادارة في تتبع الوضعية المالية للمؤسسة؟

تقارير ترفع دوريا لمجلس الادارة وعند الطلب

12_هل توجد هناك استراتيجية للمؤسسة خاصة بالمساءلة والرقابة؟

نعم وفق القانون الداخلي للشركة

13_ماهي الهياءات الرقابية في المؤسسة؟

Audit, Contrôle de Gest'n Interne

14. هل الالتزام بتطبيق مبدا الافصاح والشفافية يؤثر على الافصاح الخاص بالقوائم المالية في المؤسسة؟

يؤثر

15. هل الالتزام بإطار فعال للحوكمة يؤثر على الافصاح المالي؟

نعم

16_هل توجد هناك علاقة بين اصحاب المصالح وطريقة الافصاح عن القوائم المالية؟

نعم توجد علاقة حيث الافصاح يكون سنوي للدولة أما لأصحاب المصالح فيأتي وقت بكون

17_هل توجد هناك علاقة بين الالتزام بمبادئ الحوكمة ومستوى الافصاح المالي في المؤسسة؟

نعم توجد علاقة بينهما

18_هل اثر النظام المحاسبي المالي على مستوى الافصاح المالي في المؤسسة؟

نعم

19_ماهي ابرز معوقات الافصاح المالي التي تواجهها المؤسسة؟

الالتزام بالسرية المهنية وتوجيهات السلطة
الضريبة وعدم الالتزام بالشفافية مطلوبة

20_ماهي ابرز معوقات التي تحد من الالتزام بقواعد الحوكمة في المؤسسة

من بينها سرية حالي الذي يمنع المؤسسة
الالتزام بقواعد الحوكمة

21_ماهو تقييمكم لمستوى الافصاح ومدى تأثره بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

يعتبر الافصاح غير كافي ويجب تحسين
التي الشركة